OIC/COMCEC/14-98/REP

تقرير وقرارات
الدورة الرابعة عشرة
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 108 Ankara-TURKEY
Phone: 90 – 312 – 231 97 40
Tlfax: 90 – 312 – 232 10 66
Tlx: 4210 10 dpt tr
Website: http: //WWW.dpt/gov. tr
E-mail: ykaraca @ dpt. Gov. tr

المحتـــويـــات

الجزء الأول

قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي انشئت بموجبـها اللجنـة الدائمـة للتعـاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول أعضاء المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة فـي أعمالها

الصفحة

١- القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بتأسيس لجان دائمـة للمنظمـة برئاسة رؤساء الدول..... ٧

٢- البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع بشأن اسناد رئاسة اللجنـة الدائمـة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الى رئيس الجمهوريـة التركية..... ٩

٣- القرار ٨/٢٧ أ ق الصادر عن مؤتمر القمة الإسـلامي الثـامن بشـأن أنشـطة الكومسيك ١٠

الجزء الثاني

قائمة الوثائق الأساسية وتقرير الدورة الرابعة عشرة للكومسيك

١- قائمة الوثائق الساسية المقدمة أو التي نظـرت فيـها الـدورة الرابعـة عشـرة للكومسيك ٢١

٢- تقرير الدورة الثالثة عشرة للكومسيك ٢٥

المـــرفـقـــات

١- قائمة بالمشاركين في الدورة الرابعة عشرة للكومسيك ٣٧

٢- الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس سليمان دميريل رئيس الجمهورية التركيـة ورئيس الكومسيك في الحفل الافتتاحي للدورة الرابعة عشرة ٥٩

٣- كلمة معالي الدكتور عزالدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في الحفل الافتتاحي ٦٩
٤- كلمة معالي السيد/ عبد السلام زنيد، الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي في المملكة المغربية، في الحفل الافتتاحي ٧٥
٥- كلمة سعادة الدكتور حسين نمازي، وزير الشؤون الاقتصادية والمالية بجمهورية إيران الإسلامية، في الحفل الافتتاحي ٨١
٦- كلمة سعادة خليفة أبو بكر سال، وزير التجارة والصناعات الحرفية بجمهورية السنغال، في الحفل الافتتاحي ٨٧
٧- كلمة معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، في الحفل الافتتاحي ٩٣
٨- جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للكومسيك ١٠١
٩- نص بيان الأستاذ الدكتور اورهان جوفنين، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية ورئيس إجتماع كبار الموظفين، بشأن "التجارة والاستثمارات البينية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الهيكلي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"..... ١٠٥
١٠- القرار (١) الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للكومسيك ١١١
١١- القرار (٢) الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للكومسيك بشأن المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية الى بعض البلدان ١٢٧
١٢- رسالة معالي الدكتور عزالدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الجلسة الختامية ١٤٧
١٣- كلمة معالي السيد/ نبيل سليمان عماري، وزير التخطيط الأردني، في الجلسة الختامية ١٥١
١٤- كلمة معالي السيد / ايشين شلبي، وزير الدولة بالجمهورية التركية، في الجلسة الختامية ١٥٧

الجزء الاول

قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي التي انشئت بموجبها
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي
والتي تسترشد بها اللجنة في اعمالها

(١)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث
بتأسيس لجان دائمة للمنظمة
برئاسة رؤساء دول
قرار رقم ٣/١٣ س (ق أ)

ان مؤتمر القمة الاسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩ الى ٢٢ ربيع الاول ١٤٠١هـ الموافق من ٢٥ الى ٢٨ يناير ١٩٨١م.

بعد ان استمع الى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بانشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء الدول الاسلامية.

وانطلاقا من الايمان العميق بضرورة تدعيم العمل الاسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي والتجاري .

ورغبة في اعطاء الاعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الامة الاسلامية الاساسية وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الاسلام والمسلمين،

يقـــرر :

اولا – انشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللاعلام والشؤون الثقافية .

ثانيا – مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذهـــا ويتخذهـــا المؤتمـــر الاسلامي في المجالات المذكورة، وبحث سبل تعزيـــــز العلاقـــات بيـــن الـــدول الاسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة الى تحقيـــق دعم قدرة الدول الاسلامية في تلك المجالات.

ثالثا – ستُكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس احدى الدول الاسلامية.

رابعا – ينتخب اعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الـــدول الاســـلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

خامسا – تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها او من غالبية الـــدول الاعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظاميا اذا حضرته الاغلبية.

---

(٢)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الاسلامي الرابع
بشأن اسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
الى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية

البيان الختامي
No. IS/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر اسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري الى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد / كنعان افرين.

(٣)

قرار رقم ٨/٢٧ أ ق (ق.إ)
بشأن
الانشطة المنفذة تحت اشراف اللجنة الدائمة
للتعاون الاقتصادى والتجارى (الكومسيك)

ان مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في دورته الثامنة (دورة عزة وحوار ومشاركة) في طهران بالجمهورية الاسلامية الايرانية في الفترة من ٩ الى ١١ شعبان ١٤١٨ هـ (الموافق ٩ – ١١ ديسمبر ١٩٩٧ م)،

واذ يذكر بالقرار رقم ٦/٢-أق(ق.إ) الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي السادس الذى عقد في داكار، جمهورية السنغال من ٩ – ١١ ديسمبر ١٩٩١م، بشأن أنشطة الكومسيك والذى ينيط بها صياغة استراتيجيات جديدة لخطة العمل الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، واتخاذ ما يلزم من اجراءات ملائمة لتنفيذها،

واذ يستذكر القرار رقم ٧/٨ (ق.إ) عن مؤتمر القمة الاسلامي السابع الذى عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من ١١ –١٣ رجب ١٤١٥هـ (الموافق ١٣–١٥ ديسمبر ١٩٩٤م) والذى صادق على استراتيجية خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاعضاء.

اذ يستذكر القرار رقم ٢٤/٢٤-ق الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية،

واذ يذكر بالقرارات الصادرة على مستوى الاجتماعات الوزارية المنعقدة تحت رعاية الكومسيك بشان مختلف مجالات التعاون،

واذ يذكر ايضا بالقرارات الصادرة عن دورات الكومسيك الثلاث عشرة السابقة مستهلة العمل الفعال في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، ولا سيما في مجال التجارة،

واذ يذكر ايضا بمداولات مؤتمر القمة العالمى للاغذية الذي انعقد في روما من ١٣ الى ١٧ نوفمبر من عام ١٩٩٦ وبالنظر الى الاهمية القصوى لبقاء الجنس البشرى بما في ذلك رفاهية شعوب الامة الاسلامية والمبادئ والالتزامات المتضمنة في اعلان روما بشان الامن الغذائى العالمي وخطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمى للاغذية،

واذ يلاحظ بالتقدير أيضا الجهود التى تبذلها الامانة العامة واجهزتها المتفرعة ومؤسستها المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الاسلامي العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة، من اجل تنفيذ أحكام قرارات الكومسيك ، واذ يبرز الدور الرئيس الذى ينهض به مركز أنقرة من أجل اعداد خطة العمل الجديد،

واذ يدرك ما لظهور تجمعات اقتصادية عالمية وخاصة نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية الاقليمية وتوقيع اتفاقات جولة أورجواي وانشاء منظمة التجارة العالمية ، وما ترتب على ذلك من اتفاقيات وخاصة اتفاقية تكنولوجيا الاعلام واتفاقية تيليكوم من اهمية بالنسبة للدول الاعضاء،

واذ يقدر ان الكومسيك اصبحت ابتداء من الدورة الحادية عشرة، تقوم بدور المنبر الذي يتبادل عليه وزراء الاقتصاد الافكار حول المسائل الاقتصادية العالمية الجارية، وان موضوع "انعكاسات المفاوضات التجارية المتعددة

الاطراف لجولة اورجواي على التجارة الخارجية للدول الاعضاء" وكذلك "تجارب الدول الاعضاء في الخصخصة" و "انعكاسات التجمعات الاقتصادية الاقليمية وخاصة الاتحاد الاوروبي على اقتصادات الدول الاعضاء" كانت هي موضوعات دورات الكومسيك الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة على التوالي،

وبعد الاطلاع على توصيات الدورة العشرين للجنة الاسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،

١- **يعرب عن ارتياحه** ازاء نجاح البنك الاسلامي للتنمية في تنظيم اجتماع تنسيقي للدول الاعضاء من اجل التشاور فيما بينها والاستعداد – بشكل افضل – للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة من ٩ – ١٣ ديسمبر ١٩٩٦، واتخاذ موقف جماعي موحد من القضايا المدرجة على جدول اعمال هذا الاجتماع، ذلك على نحو ما قررته الدورة الثانية عشرة للكومسيك.

٢- **يشيد** ببرامج المساعدة التقنية التى يعدها البنك الاسلامي للتنمية لمساعدة البلدان الاعضاء التى تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية او لاتزال في مرحلة الانضمام للمنظمة، وبدور البنك في الدعوة الى عقد اجتماعا ت تشاورية بين الدول الاعضاء والندوات وحلقات العمل التى ينظمها لهذا الغرض.

٣- **يسجل بارتياح** ان استراتيجية التعاون الاقتصادى والتجارى التى اقرتها الكومسيك تفسح المجال للتعاون فيما بين المجموعات الفرعية للدول الاعضاء، وتقوم على أسس اعطاء الاولوية للقطاع الخاص وتحرير الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي، وحرمة البنيات الاقتصادية والسياسية والقانونية والمؤسساتية للدول الاعضاء والتزاماتها الدولية.

٤- **يسجل مع التقدير ايضا** أن خطة العمل الجديدة وثيقة سياسية عامة ومرنة وقابلة للتنقيح خلال التنفيذ تمشيا مع الاحكام المنصوص عليها في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

٥- **يقدر الجهود** التى تبذلها الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة في عقد اجتماعات للقطاع الخاص وفقا لتوجهات كومسيك بهدف التنفيذ الفعال لخطة العمل.

٦- **يقدر ايضا** الجهود التى بذلتها جمهورية باكستان الاسلامية لعقد الاجتماع الرابع للقطاع الخاص في كراتشي في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٧م.

٧- **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية اللبنانية لاستضافة المعرض الاسلامي السابع للتجارة في سنة ١٩٩٨ م وكذلك بالعرض الذى تقدمت به الامارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة الثامنة للمعرض المذكور في سنة ٢٠٠٠م.

٨- **يؤكد** الحاجة الماسة الى تنفيذ خطة العمل الرامية الي تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارى فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، طبقا لمبادىء الاستراتيجية وطرائق تنفيذها وفقا للاجراءات المقررة في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

٩- **يدعو** الدول الاعضاء الى اتخاذ التدابير المناسبة بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون والتنسيق والتشاور فيما بينها من اجل السعي للحصول على ما يمكن تقديمه من دعم اقتصادى وفنى من جانب المجتمع الدولى وخاصة البلدان الصناعية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المعنية بما يتيح رفع قدراتها على انتاج الاغذية لكى يتسنى بذلك تحقيق الامن الغذائى الداخلى فيها وتعزيز القوة الشرائية لشعوبها.

١٠-**يدعو** الدول الاعضاء الى استضافة اجتماعات قطاعية في مجالات التعاون الواردة خطة العمل.

١١- **يرحب** بالعرض المقدم من جمهورية مصر العربية لاستضافة اجتماعين لفريق خبراء القطاعات في مجالات النقل والمواصلات والامن الغذائى والتنمية الزراعية والريفية التى احتوتها "خطة العمل".

١٢- **يحيط مع التقدير** استضافة الجمهورية التركية للاجتماع القطاعى لفريق الخبراء في ميدان "التوقعات النقدية والمالية وتدفقات رؤوس الاموال" في الفترة من ١ الى ٣ سبتمبر ١٩٩٧م في اسطنبول.

١٣- **يحيط علما مع التقدير** استضافة جمهورية باكستان الاسلامية اجتماع فريق خبراء قطاعي حول التجارة الخارجية في اطار تنفيذ خطة العمل في الفترة من ٢٤ الى ٢٥ اكتوبر ١٩٩٧ م في كراتشي .

١٤- **يوجه** الشكر الى الجمهورية الاسلامية الايرانيـــة لاســتضافتها الاجتمــاع الوزارى الثالث لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشان البريد والاتصالات السـلكية واللاسلكية في ٨ – ١١ يوليو ١٩٩٦ ويدعو لجنة المتابعة المنبثقــة لمتابعــة تنفيذ القرارات ذات الصلة واعلان طهران.

١٥-**يدعو** البنك الاسلامي للتنمية الى مواصلة دعمه الفعال والعاجل وذلك لضمان تنفيذ خطة العمل الجديدة بسرعة وفعالية.

١٦- **يرحب** بتنظيم ندوة دولية حول "تنمية الموارد البشرية مـــن اجــل النمــو الاقتصادي المستدام وتخفيف حدة الفقر في الــدول الاعضــاء فــي منظمــة المؤتمر الاسلامي" من قبل المعهد الاسلامي للتكنولوجيا بالتعاون مع حكومة بينجلاديش في سبتمبر ١٩٩٨ في دكا.

١٧-**يرحب** كذلك باستضافة جمهورية السنغال لورشة عمل بالتعاون مع البنــك الاسلامي للتنمية لتعريف الدول الافريقية الاعضاء بخطة العمل، ويوصـــي بعقد ندوات مشابهة في المناطق الاقليمية وشبه الاقليمة الاخري لمنظمـــة المؤتمر الاسلامي.

١٨- **يدرك** ان تبادل الآراء خلال الدورات السنوية لكومســيك سـيكون مفيــدا لتنسيق مواقف الدول الاعضاء تجاه القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية.

١٩- **يسجل تقديره** للعرض الذى تقدمت به جمهورية الغابون لعقد ندوة شبه اقليمية للدول الاسلامية الاعضاء في افريقيا الوسطى والشرقية حول "دور البنك الاسلامي للتنمية في النهوض بالقطاع الخاص" في ٢٨ فبراير ١٩٩٨م وذلك بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية الاخرى في منظمة المؤتمر الاسلامي.

٢٠- **يرحب بالعرض** الذي تقدمت به بوركينا فاسو لاستضافة ندوة اقليمية حول الصناعة للدول الاسلامية الاعضاء في ايفريقيا الغربية، خلال سنة ١٩٩٨م، وذلك بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية في منظمة المؤتمر الاسلامي.

٢١- **يحيط علما مع التقدير** بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لاستضافة اجتماع فريق الخبراء حول التعاون التكنولوجي والفني في مايو ١٩٩٨م.

٢٢- **يرحب بعرض** حكومة جمهورية اندونيسيا لاستضافة الاجتماع الوزاري حول السياحة والذي يسبقه اجتماع لفريق الخبراء حول السياحة وذلك في اطار كومسيك وخطة العمل.

٢٣- **يسجل ارتياحه** لعرض حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية استضافة اجتماع لفريق الخبراء في سنة ١٩٩٨م حول الصحة والقضايا الصحية. على ان يعقبه اجتماع وزاري حول نفس المواضيع.

٢٤- **يطلب** من الامين العام متابعة تنفيذ قرارات الكومسيك ، والداب على توفير المساعدات اللازمة للقيام بمهامها ورفع تقرير بذلك الى الدورة القادمة لمؤتمر القمة الاسلامي.

الجزء الثاني

قائمة الوثائق الأساسية وتقرير الدورة الرابعة عشرة
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
(الكومسيك)

(١)

قائمة الوثائق الأساسية المقدمة

أو التي نظرت فيها الدورة الرابعة عشرة للكومسيك

(اسطنبو، ١-٤ نوفمبر، تشرين الثاني ١٩٩٨

الأصل: بالانجليزية

قائمة الوثائق الأساسية المقدمة
أو التي نظرت فيها الدورة الرابعة عشرة للكومسيك
(اسطنبو، ١-٤ نوفمبر، تشرين الثاني ١٩٩٨

١-	مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للكومسيك	OIC/COMCEC/14-98/DA
٢-	تقرير مرجعي مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي	*OIC/COMCEC/14-98/D (1)*
٣-	التقرير الاقتصادي السنوي بشأن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	EDP/ACC14/SM(1)
٤-	التقرير السنوي بشأن التجارة البينية للدول الإسلامية	OIC/COMCEC/-/D (8)
٥-	تقرير لجنة المتابعة	OIC/COMCEC-FC/14-98/REP
٦-	استعراض ما تحقق من تقدم في مجال تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/14-98/D (3)
٧-	متابعة قرار الكومسيك بشأن وثيقة البنك الإسلامي للتنمية الخاصة بإعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين	OIC/COMCEC/14-98/D (13)
٨-	تقرير متابعة المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية	OIC/COMCEC/14-98/D (2)
٩-	التطورات الأخيرة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية من سنغافورة إلى جنيف	OIC/COMCEC/14-98/D (5)
١٠-	تقرير مرحلي بشأن المساعدة التقنية المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية إلى الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية	OIC/COMCEC/14-98/D (14)
١١-	تقرير مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المسائل المتعلقة بنشاطات منظمة التجارة العالمية	OIC/COMCEC/14-98/D (17)
١٢-	تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بشأن الاجتماع الخامس لممثلي القطاع الخاص بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/14-98/D (6)

١٣-	مشروع النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس	OIC/COMCEC/14-98/D (7)
١٤-	تقرير وتوصيات ورشة العمل حول التجارة والاستثمارات فيما بين دول منظمة المؤتمر الاسلامي والاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في البلدان الأعضاء	OIC/COMCEC/14-98/D (8)
١٥-	ورقة مقدمة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بشأن الاستثمارات البينية للدول الإسلامية وأثرها على التجارة	OIC/COMCEC/14-98/D (10)
١٦-	تقارير قطرية مقدمة من:	
	- تركيا: التجارة الخارجية والاستثمارات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا..	OIC/COMCEC/14-98/D (9)
	- تونس	
	- أندونيسيا	
	- الكاميرون	
	- نيجيريا	
	- الكويت	
	- السودان	
	- فلسطين	
	- مصر	

(٢)

تقـــــريـــر

الدورة الرابعة عشرة

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي

(الكومسيك)

(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الاصل : بالانجليزية

تـــقـــريـــر
الـــدورة الرابعة عـــشـــرة
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
فيما بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي
(اسطنبول ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

١- انعقدت الدورة الرابعة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)، يومي ٣ و ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨ في اعقاب اجتماع تحضيري لكبار الموظفين عقد يومي ١ و ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨ لدراسة بنود مشروع جدول الاعمال واعداد مشاريع القرارات.

٢- وحضر الدورة ممثلون للدول التالية الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي :

١ - المملكة الاردنية الهاشمية
٢ - جمهورية ألبانيا
٣ - دولة الامارات العربية المتحدة
٤ - جمهورية اندونيسيا
٥ - جمهورية اوزبكستان
٦ - جمهورية ايران الاسلامية
٧ - جمهورية باكستان الاسلامية
٨- دولة البحرين
٩- جمهورية بنغلاديش الشعبية
١٠- بوركينافاسو
١١- جمهورية تركمنستان
١٢- الجمهورية التركية
١٣- جمهورية توغو
١٤- الجمهورية التونسية
١٥- المملكة العربية السعودية

١٦- جمهورية السنغال
١٧- جمهورية السودان
١٨- الجمهورية العربية السورية
١٩- جمهورية طاجيكستان
٢٠- الجمهورية العراقية
٢١- سلطنة عمان
٢٢- جمهورية الغابون
٢٣- جمهورية غامبيا
٢٤- جمهورية غينيا
٢٥- جمهورية غينيا بيساو
٢٦- دولة فلسطين
٢٧- دولة قطر
٢٨- جمهورية الكاميرون
٢٩- دولة الكويت
٣٠- الجمهورية اللبنانية
٣١- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
٣٢- ماليزيا
٣٣- جمهورية مالي
٣٤- المملكة المغربية
٣٥- جمهورية مصر العربية
٣٦- جمهورية نيجيريا الاتحادية
٣٧- نيغارا بروني دار السلام
٣٨- الجمهورية اليمنية

وشارك في الدورة بصفة مراقب ممثلون للجمهورية التركية لشمالي قبرص، كما شـــارك فيها ، كضيف ، ممثل لجمهورية مقدونيا.

٣ - كما حضر الدورة ممثلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمـــر الاســلامي وممثلــو الــهيئات المتخصصة التالية التابعة للمنظمة والمنبثقة عنها:

١- مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية
٢- المركز الاسلامي لتنمية التجارة
٣- المعهد الاسلامي للتكنولوجيا
٤- مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية
٥- البنك الاسلامي للتنمية
٦- المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات
٧- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة

٤ - كما حضر الاجتماع ممثلون للمنظمات الدولية التالية أسماؤها :

١- اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي
٢- منظمة التعاون الاقتصادي
٣- اتحاد استشاريي البلدان الاسلامية
٤- منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي
٥- منظمة التجارة العالمية

(ترد قائمة المشاركين في الدورة الرابعة عشرة للكومسيك في المرفق ١).

الجلسة الافتتاحية

٥ - عقد حفل الافتتاح للدورة الرابعة عشرة للكومسيك برئاسة فخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

٦- أعرب فخامة الرئيس سليمان دميريل، لدى ترحيبه بالمندوبين، عن شكره وتقديره للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وللمؤسسات الأخرى التابعة لها لما تبديه من اهتمام بالغ بأنشطة الكومسيك ولما أسهمت به من جهود بناءة في تحقيق انجازاتها. وأشار فخامته إلى الأزمات المتوالية في الاقتصاد العالمي مؤكداً أهمية أن تتخذ الاقتصادات العالمية الكبرى المبادرات اللازمة لتفادي الانكماش على الساحة العالمية. كما أكد فخامته أهمية قيام البلدان الأعضاء بتنفيذ الاصلاحات الهيكلية اللازمة لتنويع تجارتها السلعية وتحرير أنظمة التجارة الخارجية وتوفير حوافز لتعزيز الاستثمارات بما يكفل توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة.

(يرد نص الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس سليمان دميريل في المرفق ٢)

٧ – كما تحدث في الاجتماع معالي الدكتور عز الدين العراقي، الأمين العام للمنظمة، فأعرب عن عميق الشكر والتقدير لفخامة الرئيس سليمان دميريل رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، ولحكومة الجمهورية التركية، لما يبديانه من اهتمام بالغ ويقدمانه من توجيهات سديدة سعيا لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

(يرد نص رسالة معالي الدكتور عزالدين العراقي في المرفق ٣).

٨ – القى رؤساء وفود المملكة المغربية وجمهورية ايران الاسلامية وجمهورية السنغال كلمات نيابة عن المجموعات الجغرافية الثلاث للدول الاعضاء. وقد اعرب رؤساء الوفود الثلاثة عن خالص الشكر والتقدير لفخامة الرئيس سليمان دميريل لما يبديه من توجيه سديد كرئيس للكومسيك، ثم اشاروا الى الأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي والتي تواجهها البلدان الاعضاء مؤكدين ضرورة ايجاد سبل اكثر فعالية للتعاون ، كما نوهوا بالتقدم الذي احرزته الكومسيك في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاعضاء . ثم ازجوا الشكر الى رئيس الجمهورية التركية وحكومتها وشعبها على دعمهم المتواصل للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وعلى الحفاوة الكريمة والترتيبات الممتازة التي اتخذت لهذا الاجتماع.

(ترد نصوص الكلمات التي ألقيت نيابة عن الدول الاعضاء العربية والآسيوية والأفريقية في المرفقات ٤ و ٥ و ٦ على التوالي).

٩ – ألقى معالي الدكتور أحمد محمد علي ، رئيس البنك الاسلامي للتنمية ، كلمة في الجلسة الافتتاحية استعرض فيها بإيجاز الانشطة التي يضطلع بها البنك ، وأبرز التقدم الذي احرزه في إنجاز المهام الموكلة اليه من جانب الكومسيك .

(يرد نص كلمة رئيس البنك الاسلامي للتنمية في المرفق ٧) .

١٠ – وفي أعقاب حفل الافتتاح، استقبل فخامة الرئيس سليمان دميريل رؤساء الوفود .

جلسة العمل الوزارية

١١ – عقدت جلسة العمل الوزارية للدورة الرابعة عشرة للكومسيك برئاسة معالي الاستاذ الدكتور آهات انديجان، وزير الدولة بالجمهورية التركية .

١٢ – وأقر الوزراء مشروع جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة للكومسيك ، وقرروا تناول البند ٩ من جدول الاعمال والخاص بتبادل الآراء حول "التجارة والاستثمارات البينية والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي".
(يرد نص جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة للكومسيك في المرفق ٨) .

١٣ – قدم الاستاذ الدكتور / أورهان جوفنين ، وكيل هيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية ورئيس اجتماع كبار الموظفين ، بيانا عن النتائج التي خلصت اليها مداولات كبار الموظفين حول " التجارة والاستثمارات البينية والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي".
(يرد نص بيان رئيس اجتماع كبار الموظفين في المرفق ٩)

١٤ – وبعد ذلك ، قدم رؤساء وفود الجمهورية التركية وجمهورية اندونيسيا وجمهورية ألبانيا، وجمهورية السودان ، ودولة فلسطين ، والجمهورية التونسية ، وجمهورية مصر العربية ، وجمهورية نيجريا ، وجمهورية الكاميرون ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الكويت، بيانات حول المستجدات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار في بلدانهم .
(يمكن الحصول على التقارير القطرية منفصلة).

١٥– القى رؤساء وفود جمهورية توغو وجمهورية باكستان الاسلامية والجمهورية العربية السورية كلمات اعربوا فيها عن شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس سليمان دميريل ، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك ، ولحكومة تركيا ، لما يبديانه من دعم مستمر للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وعلى ما حظى به الاجتماع من ترتيبات ممتازة .

١٦ – القى سعادة السفير اوندر اوزار، الامين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي ، كلمة اعرب فيها عن شكره وتقديره للحكومة التركية ، أكد فيها اهمية التعاون الاقتصادي الاقليمي ومعربا عن ثقته في ان التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة المؤتمر الاسلامي سوف يتعمق بما يخدم مصالح البلدان الاعضاء .

١٧ – ثم اعتمد الوزراء القرار رقم (١) OIC/COMCEC/14-98/RES والقرار رقم COMCEC/14-98/RES(2) .

(يرد نص القرارين رقم (١) COMCEC/14-98/RES و رقم (٢) OIC/COMCEC/14-98/RES(2) في المرفقين ١٠ و ١١ .)

١٨– تحدث مندوب جمهورية السودان عن المقترحات المقدمة من وفد بلاده بشأن تحسين النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس، مؤكداً أن هذه المقترحات من شأنها أن تكفل حسن سير العمل في المعهد المزمع إنشاؤه.

الجلسة الختامية

١٩ – عقدت الجلسة الختامية للدورة الرابعة عشرة للكومسيك برئاسة معالي السيد ايشين جلبي، وزير الدولة بالجمهورية التركية .

٢٠– أجريت مراسم خاصة في الجلسة الختامية وقعت خلالها الدول الاعضاء التالية اسماؤها الاتفاقيات والنظم الاساسية المبينة ادناه :

المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية نيجريا الاتحادية:

- اتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي .

جمهورية نيجيريا الاتحادية:

- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري .
- اتفاقية الاطار بشأن نظام الافضليات التجارية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
- النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات
- النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني

٢١– وجه معالي عزالدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي كلمة للجلسة الختامية ألقاها بالنيابة عنه سعادة السفير نابيكا دياللو، الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كلمة في الجلسة الختامية، نوه فيها بأهمية النتائج التي خلصت اليها الدورة الرابعة عشرة للكومسيك ، مثنيا على ما يبديه فخامة الرئيس سليمان دميريل من اهتمام بالغ وما يقدمه من توجيهات حكيمة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاعضاء . وأكد الامين العام

أن الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لن تدخر وسعا في التعاون في اعمـــال المتابعـة ضمانا لتنفيذ القرارات الصادرة عن الكومسيك في دورتها الرابعة عشرة .

(ويـــرد نص كلمـــة الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي فـــي المرفـق ١٢).

٢٢ – ألقى معالي السيد نبيل سليمان عماري وزير التخطيط بالمملكة الاردنية الهاشمية كلمـــة بالنيابة عن جميع الوفود اعرب فيها عن عميق تقديره للنتائج الهامـــة التـــي حققتـــها الـــدورة وللقيادة الحكيمة والمقتدرة للرئيس سليمان دميريل واهتمامه البالغ بتحقيـــق اهـــداف التعـــاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي . كما أزجى معاليه الشـــكر للامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وللمؤسسات المتخصصـــة المنبثقـــة عـــن المنظمـــة والتابعة لها لما اسهمت به في انجاح الاجتماع .

(يرد نص كلمة معالي السيد نبيل سليمان عماري في المرفق ١٣).

٢٣ – القى معالي السيد ايشين جلبي وزير الدولة بالجمهورية التركية خطابا ختاميا أعرب فيـه عن شكره وتقديره للوفود وللامانة العامة والمؤسسات التابعة لمنظمـــة المؤتمـــر الاســـلامي ولممثلي المنظمات الدولية الأخرى لما بذلوه من جهود ثمينة وقدموه من مساهمة بنـــاءة فـــي عمل اللجنة الدائمة واختتم خطابه متمنيا للمندوبين سلامة العودة الى أوطانهم .

(يرد نص الخطاب الختامي لمعالي الوزير ايشين جلبي في المرفق ١٤) .

==========

=======

المـــــرفقـــــات

(١)

قائمة بالمشاركين في الدورة الرابعة عشرة

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(الكومسيك)

(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

قائمة بالمشاركين في الدورة الرابعة عشرة
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(الكومسيك)
(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

A. **MEMBER STATES OF THE OIC**

REPUBLIC OF ALBANIA

- H.E. POJANI TERI
  Director of Economic Cooperation,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SYKJA BASHKIM
  Director,
  Ministry of Trade and Economic Cooperation

- Mr. VASILLAQ LENO
  Chief of Cabinet,
  Ministry of Economic Cooperation and Trade

- Ms. BETULLA BOLLATI
  Consul,
  Consulate of Albania in Istanbul

STATE OF BAHRAIN

- Mr. KARIM EBRAHIM ALSHAKAR
  Director of International Affairs,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SHAIKH KHALED BIN SALMAN BIN AHMED AL KHALIFA
  First Secretary,
  Ministry of Foreign Affairs

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- H.E. SYED SHAH MOHAMMED ALI
  Charge d' Affaires,
  Embassy of Bangladesh in Ankara

NEGARA BRUNEI DARUSSALAM

- H.E. DATO HAJI ABDULLAH BIN HAJI MOHAMMED JA'FAR
  Ambassador of Brunei to Saudi Arabia,

- Mr. ABDUL RAZAK BIN HAJI ANGAS
  Senior Officer,
  Ministry of Industry and Primary Resources

- Mrs. MASURAI BINTI HAJI MASRI
  Research Officer,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. MOHAMMED YUSRA BIN HAJI MOHAMMED SALLEH
  Second Secretary,
  Embassy of Brunei in Riyadh

BURKINA FASO

- H.E. OUMAR DIAWARA
  Ambassador of Burkina Faso to Saudi Arabia

- Mr. MOUSSA B. NEBIE
  Director of Multilateral Cooperation

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. EDMOND MOAMPEA MBIO
  Deputy Minister,
  Ministry for Industrial and Commercial Development

- Mrs. HALIMATOU HAMAN ADAMA
  Technical Counsellor,
  Ministry of Industrial and Commercial Development

- Mr. MOUHAMADOU YOUSSIFOU
  Chief of Service in Charge of OIC Specialised Institutions,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ISMAILA MOUCHILI NJI MFOUAYO
  Ambassador of Cameroun to Egypt

ARAP REPUBLIC OF EGYPT

- H.E. SAYED KASSEM EL MASRY
  Deputy Minister, Ministry of Foreign Affairs

- H.E. MAHDY FATHALLA
  Ambassador of Egypt to Turkey

- Dr. MOHAMED EZZADDIN ABDEL MONEIM
  Deputy Assistant of the Egyptian Foreign Minister

- *Mr. AHMED NASSER*
  Undersecretary,
  Head of Arab Islamic Affairs,
  Ministry of Trade

- Mr. KHALID RODI
  Second Secretary

- Mr. AHMED IBRAHIM
  Deputy Consul for Economic and Commercial Affairs,
  Commercial Counsellor's Office of Egypt in Istanbul

- Mr. FARID KAMAL
  Consul General,
  Consulate of Egypt in Istanbul

REPUBLIC OF GABON

- H.E. NABIL KOUSSOU INAMA
  Ambassador of Gabon to Saudi Arabia

- H.E. JACQUES BONAVENTURE ESSONGHE
  Ambassador of Gabon to Namibia

REPUBLIC OF GAMBIA

- H.E. DOMINIC MENDY
  Secretary of State for Trade, Industry and Employment

- H.E. SULAYMAN ABDOU SECKA
  Permanent Secretary,
  Department of State for Trade, Industry and Employment

REPUBLIC OF GUINEA

- Mr. ELHADJ SEKOU AMADOU TOP
  General Secretary,
  Ministry of the Promotion of Private Sector of Industry and Trade

- Mr. LOUNCENY NABE
  Secretary General,
  Ministry of Economy and Finance

- Mr. ANSOUNANE BERETE
  Chief,
  Political and Commercial Accords of National Direction of Commerce

- Mr. ORHAN ARGÜN
  Consul General

REPUBLIC OF GUINEA BISSAU

- H.E. SANHA ISSUFO
  Minister of Economy and Finance

- Mr. BARRY MOUSSA
  Adviser for Capacity Building

REPUBLIC OF INDONESIA

- H.E. HASSAN WIRAJUDA
  Ambassador of Indonesia to Egypt

- Mr. FEBRIAN A. RUDDYARD
  Senior Official,
  Department of Foreign affairs

- Mrs. NINIEK K. NARYATIE SISWOJO
  First Secretary,
  Embassy of Indonesia in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- H.E. HOSSEIN NAMAZI
  Minister of Economic Affairs and Finance

- H.E. SEYED MOHAMMAD HOSSEIN LAVASANI
  Ambassador of Iran to Turkey

- Mr. ABDUL ALI AMIDI
  Director General,
  Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. MOHAMMAD JAFAR DORUDI
  Expert,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SAEID KHANI OSHANI
  Expert,
  Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. YOSEF SHAFANI
  Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. NASER HAMIDI ZARE
  Consul General,
  Consulate of Iran in Istanbul

REPUBLIC OF IRAQ

- H.E. HIKMET IBRAHIM EL AZZAVI
  Minister of Finance

- Mr. MUSTAFA ABBAS MUSTAFA
  Director of International Organisations Department,
  Ministry of Trade

- Mr. MUHANAD AHMED SALIH
  Commercial Counsellor of Iraq in Ankara

REPUBLIC OF LEBANON

- H.E. JAAFAR MOAWI
  Ambassador of Lebanon to Turkey

- Mr. AHMAD ABDALLAH
  Consul General of Lebanon in Istanbul

SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

- H.E. MANSOUR BADER
  Ambassador of Libya to Turkey

- Mr. AREF AHMED ABUHAJAR
  Counsellor,
  Embassy of Libya in Ankara

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- H.E. NABIL AMMARI
  Minister of Planning

- H.E. MUSA BRAYZAT
  Ambassador of Jordan to Turkey

- Mr. HANI ABU EL – GHANAM
  Director in charge of OIC Activities,
  Ministry of Planning

- Mrs. TAMAM EL – GHUL
  Director of WTO Unit,
  Ministry of Industry and Trade

STATE OF KUWAIT

- H.E. ALI SALEM AL – ALI AL - SABAH
  Minister of Finance and Communication

- H.E. ABDULLAH AL – MURAD
  Ambassador of Kuwait to Turkey

- H.E. ABDOLMOHSEN ALHUNAIF
  Undersecretary,
  Ministry of Finance

- Mr. ISHAQ ABDULGANI ABDULKARIM
  Director,
  International Economic Cooperation Department

- Mr. MUBARAK AL – MAILAM
  Head of Section of the Minister's Office

- Mr. SAAD MOHAMMAD AL – RASHEEDI
  Economic Researcher,
  Ministry of Finance

MALAYSIA

- H.E. IBRAHIM ABDULLAH
  Counsellor,
  Embassy of Malaysia to Turkey

REPUBLIC OF MALI

- H.E. BABA SOGODOGO
  Diplomat,
  Ministry of Foreign Affairs

KINGDOM OF MOROCCO

- H.E. ABDESSELAM ZENINED
  Minister in Charge of Cooperation with Maghreb, Arab and Islamic Countries

- H.E. MOHAMED CHERTI
  Ambassador of Morocco to Turkey

- Mr. MOHAMED LAMDASNI
  Chief of Cabinet,
  Delegate Ministry of Foreign Affairs and Cooperation

- *Mr. HAMID RHAZI*
  Chief of Division
  Ministry of Trade Industry and Handicrafts

- Mrs. LATİFA AZZAM
  Counsellor,
  Ministry of Foreign Affairs

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

- H.E. AHMED AL GAZALI
  Ambassador of Nigeria to Saudi Arabia

- H.E. ADSO SANUSI
  Ambassador of Nigeria to Turkey

- Mr. YAHYA LAWAL
  Minister Counsellor,
  Embassy of Nigeria in Riyadh

- Mr. LAWAL ABDULLAHI KAZAURE
  Counsellor,
  Embassy of Nigeria in Tehran

SULTANATE OF OMAN

- H.E. HAMOOD BIN HILAL AL – HABSI
  Deputy Minister of National Economy ,
  For Economic Affairs

- Mr. MOHAMMED BIN YAHYA AL - SHABIBI
  Director of Economic Organisations Affairs,
  Ministry of National Economy

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- MR. BANGASH HUMAYUN KHAN
  Ambassador of Pakistan to Turkey

- H.E. RAHAT UL AIN
  Council General of Pakistan

- Mr. RIZWAN SAEED SHEIKH
  Vice Consul,
  Consulate of Pakistan in Istanbul

STATE OF PALESTINE

- H.E. FOUAD YASEEN
  Ambassador of Palestine to Turkey

- Mr. KHALDOUN A. MOSLEH
  Director of External Economic Relations,
  Ministry of Economy and Trade

STATE OF QATAR

- H.E. Dr. HASSAN ALI HUSSAIN AL-NI'MAH
  Ambassador of Qatar to Turkey

- Mr. AHMED SALEH AL-MOHANNADI
  Head of the Economic and Relations Section at the Ministry of Finance,
  Economy and Commerce

- Mr. AHMED KHALIFA AL-BINALI
  Economic Affairs Department,
  Ministry of Finance, Economy and Commerce

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- H.E. FAQUIH OSAMA JAFAR
  Minister of Commerce

- Mr. KHALID HALAWANI
  Public Relations Manager

- Mr. ABDOULLAH ALNAFISAH RYAIDY
  Economic Adviser

- Mr. ABDULMOHSIN ALYOUSEF
  Saudi Arabian Standards Organisation,
  D. G. INT. Cooperation Department

- Mr. HASSAN ALJEHANI
  Economic Adviser

- H.E. HAMAD A. AL AWFY
  Director General of Quality,
  Control Laboratories and Inspection Department

REPUBLIC OF SENEGAL

- H.E. KHALIFA ABABACAR SALL
  Minister of Trade and Craft

- H.E. FODE SECK
  Ambassador,
  Secretary General,
  Ministry of Foreign and Senegalese Affairs Abroad

- H.E. PAPA ABDOU CISSE
  Ambassador of Senegal to Saudi Arabia, Permanent Representative to OIC

- Mr. AMADOU HABIBOU NDIAYE
  Director of External Trade,
  Ministry of Trade and Craft

- Mr. MAMADOU KANE
  Head of Transregional Division, International Organisation Direction,
  Ministry of Foreign and Senegalese Affairs Abroad

REPUBLIC OF THE SUDAN

- H.E. AHMED EL TIGANI SALIH
  Senior Adviser,
  Ministry of External Trade

- H.E. HASSAN ADAM OMER
  Ambassador of Sudan to Turkey

- H.E. SIDDIGI ABU AGLA
  Director, Department of Islamic Affairs,
  Ministry of Foreign Relations

- Dr. ABDELGADR MOHAMMED ABDEL GADIR
  Director General,
  Sudanese Standards and Meteorology Organisation

- Mr. AHMED MALIK AHMED
  Deputy Undersecretary,
  Ministry of International Cooperation and Investment

SYRIAN ARAB REPUBLIC

- H.E. ABOUL FAKHER SHIBLI
  Deputy Minister of Economy and External Trade

- Mr. SAMI GLAIEL
  Ambassador,
  Director of Economic Affairs,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ALI DAHLI
  Syrian State Planing Commission

- Mr. MAJID KHODUR
  Consulate General of Syria in Istanbul

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

- H.E. DEVLET OSMAN
  Minister of Economy and Foreign Economic Relations

REPUBLIC OF TOGO

- H.E. KOMLAN IBRAHIM SOWOU
  Economist

REPUBLIC OF TUNISIA

- H.E. AHMED SAHNOUN
  Ambassador of Tunisia to Turkey

- Mr. HOUCINE RAHMOUNI
  Director,
  Multilateral Cooperation in the Ministry of Trade

- Mr. M. MOHAMED NAGRA
  General Consul of Tunisia in Istanbul

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. Dr. IŞIN ÇELEBİ
  Minister of State

- H.E. Prof. Dr. AHAT ANDİCAN
  Minister of State

- Mr. Prof. Dr. ORHAN GÜVENEN
  Undersecretary,
  State Planing Organisation

- Mr. OĞUZ ÖZBİLGİN
  Deputy Secretary General,
  President's Office

- Mr. TİMUÇİN SANALAN
  Deputy Undersecretary,
  State Planing Organisation

- Mr. ARİF UĞUR
  Chief Adviser to the President

- Mr. REHA DENEMEÇ
  Deputy Secretary General,
  State Planing Organisation

- Mr. NACİ NACAR
  Adviser of Minister of State

- Mr. SELİM KARTAL
  Head of Department,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mrs. LALE ÜLKER
  Head of Department,
  State Planing Organisation

- Mrs. FEZA ÜSTÜNKAYA
  Head of Department,
  Undersecretary of Treasury

- Mr. SEVKET ILGAÇ
  Head of Department,
  Undersecretary of Foreign Trade

- Mr. ALİ EMRE YURDAKUL
  Deputy Secretary General Union of Chambers of Commerce and Exchanges of Turkey

- Mr. İHSAN ÖVÜT
  Expert,
  Turkish Standards Institution

- Mr. HASAN DEMİRCİ
  Expert,
  Foreign Economic Relations Department, UCCET

REPUBLIC OF TURKMENISTAN

- H.E. MATKARIM RAJAPOV
  Minister of Economy and Finance

THE UNITED ARAB EMIRATES

- H.E. SALEM RASHED SALEM AL AGROOBI
  Ambassador Extraordinary,
  Plenipotentiary of the United Arab Emirates to Turkey

- Mr. YOUSUF AL OSAIMI
  Consul General of the United Arab Emirates in Istanbul

- Mr. KHALIFA SAIF AL - MAZROOEI
  Third Secretary,
  Embassy of United Arab Emirates to Turkey

REPUBLIC OF UZBEKISTAN

- Mr. SHERZOD A. GUZAIROV
  Head,
  Directorate General for Analysis and Prospect of Foreign Economic Relations Developments-Ministry for Foreign Economic Relations

- Mr. MAHMUDHODJA KASIMOV
  Counsellor

REPUBLIC OF YEMEN

- H.E. ABDULWALI ABDULLAH AL - AQEL
  Vice Minister,
  Ministry of Planning and Development

- Mr. AHMED YAHYA AL - MODWAHI
  Director of the OIC Organs,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ABDULKADER AHMED S. ALHARTHY
  Adviser,
  Ministry of Supply and Trade

- Mr. YAQOOB GAMAL
  Director of the OIC Subsidiary Organs

B. **OBSERVERS**

TURKISH REPUBLIC OF NORTHERN CYPRUS

- H.E. SALİH COŞAR
  Minister of Finance

- Mr. YUSUF GÜLÇÜR
  Director,
  Ministry of Finance

- Mr. M. SADETTİN TOPUKÇU
  Director,
  Ministry of Foreign Affairs

C. **GUEST**

MACEDONIA

- Mr. JORDAN PANEV
  Assistant, Minister of Foreign Affairs

- Mr. JOSKO STANKOVIK
  Director for Africa and the Middle East,
  Ministry of Foreign Affairs

- H.E.. HRISTE KOTEVKI
  Ambassador of Macedonia to Turkey

- Mr. EROL AJREDINOV
  Vice Council

D. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H.E. Dr. AZEDDINE LARAKI
  Secretary General

- H.E. Ambassador THIERNO NABIKA DIALLO
  Assistant Secretary General for Economic Affairs

- H.E. Ambassador MOTAHAR HOSSAIN
  Director of Economic Affairs

E. THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

THE STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRTCIC)

- H.E. Ambassador ERDİNÇ ERDÜN
  Director General

- Mr. İLHAN UĞUREL
  Executive Coordinator

- Mr. SELİM İLKİN
  Head of Department of Training and Technical Cooperation

- Mr. OKER GÜRLER
  Senior Economist

THE ISLAMIC CENTER FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- H.E. Dr. BADRE EDDINE ALLALI
  Director General

- Mr. EL HASSANE HZAINE
  Head, Studies and Training Department

THE ISLAMIC INSTITUTE OF TECHNOLOGY (IIT)

- Prof. Dr. ABDUL MATIN PATWARI
  Director General

F. <u>SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC</u>

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- H.E. Dr. AHMAD MOHAMAD ALI
  President

- Mr. SYED JAAFAR AZNAN
  Vice President

- Mr. TARIK KIVANÇ
  IDB Executive Director

- Mr. Dr. MUKHTAR HAMOUR
  Senior Economist,
  EPSP Department

- Mr. MOHAMEDEN SIDIYA
  Technical Assistant to the President

- Mr. HASHEM MUTIE AL - DAJANI
  IDB Exhibition Organizor

ISLAMIC CORPORATION FOR THE INSURANCE OF INVESTMENT AND EXPORT CREDIT(ICIEC)

- Mr. AHMAD ZUBIR MOHD HASHIM
  Senior Underwriter

G. <u>AFFILIATED ORGANS OF THE OIC</u>

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- H.E. AQEEL AHMED AL – JASSEM
  Secretary General

- Ms. AT TIYA NAWAZISH ALI
  Manager Trade Promotion

H. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC)

- Mr. AJLAN ALI AL – KUWARI
  Assistant Secretary General For Economic Affairs

- Mr. ALI AL – ATAR
  Director of International Economic Relations Department

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

- Mr. ÖNDER ÖZAR
  Secretary General

ORGANIZATION OF ECONOMIC COOPERATION AND DEVELOPMENT (OECD)

- Mr. ABDULHAMIT BAYHAN
  Principle Administrator,
  Head of the Private Sector Development Unit

WORLD TRADE ORGANIZATION(WTO)

- H.E. RAYMOND J. KROMMENACKER
  Counsellor,
  Technical Cooperation

THE FEDERATION OF CONSULTANTS FROM ISLAMIC COUNTRY (FCIC)

- Mr. Dr. HASSAN EL-SHAFIE
  President

- Mr. ATİLLA KAPRALI
  Secretary General

I. COMCEC COORDINATION OFFICE

(Within the State Planning Organisation of the Republic of Turkey)

- Mr. CELAL ARMANGİL
  Head of COMCEC Coordination Office

- Mr. MUSTAFA ŞİRİN
  Head of Department,
  COMCEC Coordination Office

- Mrs. GÜLBÜN SUEL
  Executive Secretary

- Mr. FERRUH TIĞLI
  Expert, Coordinator for Documentation

- Mr. EBUBEKİR MEMIŞ
  Expert, Coordinator for Documentation

- Mr. YAKUP KARACA
  Expert, Drafting

- Mr. FATİH ÜNLÜ
  Expert, Drafting

- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
  Expert, Protocol and Press Relations

- Mr. ATA ATALAY
  Expert, Protocol

- Mr. KEMAL ARSLAN
  Expert, Computer Service

- Mr. SÜLEYMAN ALATA
  Expert, List of Participants

- Mrs. HAMİYET ÖZTAŞKIN
  Executive Secretary

J. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION

- Mr. ALİ IŞIKLAR
  Head of Department

- Ms. MÜKERREM ÖZKILIÇ
  Head of Section

- Mr. YAŞAR GÜLSOY
  Expert

- Mr. MEVLÜT YAŞAR
  Expert

- Mr. SEYİT AMBARKÜTÜK
  Technician

---

(٢)

الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس سليمان دميريل

رئيس الجمهورية التركية

ورئيس الكومسيك

في حفل افتتاح الدورة الرابعة عشرة للكومسيك

(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الاصل : بالتركية

الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس سليمان دميريل
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
في حفل افتتاح الدورة الرابعة عشرة للكومسيك
(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

أصحاب المعالي الوزراء
معالي الأمين العام
المندوبون الموقرون
السادة الضيوف

إنه لمن دواعي سروري أن أكون بينكم مرة أخرى بمناسبة الدورة الرابعة عشرة للكومسيك. وبهذه المناسبة، أرجو أن تتقبلوا تحياتي متمنيا أن تعود جهودكم بالخير على العالم الإسلامي وعلى البشرية جمعاء .
لقد تزايد التعاون الاقتصادي في اطار منظمتنا بانضمام اعضاء جدد مؤخرا. وانه ليسعدنا غاية السعادة أن نرحب بين صفوفنا بغويانا بعد انضمام كل من سورينام وتوغو الى المنظمة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أزجي الشكر ، أولا ، الى معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، والى البنك الإسلامي للتنمية والى لجاننا المتخصصة على مابذلته من جهود متفانية خدمة للكومسيك .

المندوبون الموقرون
السادة الضيوف
إن هذا الاجتماع يعقد في فترة انتقال تاريخية تشهد تحولات عالمية سوف تؤثر على تشكيل القرن المقبل. فقد وصلنا إلى نقطة تحول تتعرض فيها للمراجعة كل القواعد والمؤسسات التي

تحكم العلاقات الدولية في مختلف جوانبها ، بينما تظهر أفكار جديدة وتكتسب قوة دفع يوما بعد يوم .

واذا ما استعرضنا قائمة الاهتمامات المطروحة على الساحة العالمية الآن، فسوف نلاحظ أن العولمة، التي برزت كواقع حتمي لافكاك منه، قد أخذت تشكل بالفعل مستقبل الاقتصاد العالمي. ذلك أن السرعة الهائلة التي يتحرك بها العالم نحو تشكيل سوق واحدة تدفع الامم والبلدان الى توثيق الوشائج بينها على نحو متزايد. وفي الوقت نفسه، تجري عملية لاعادة الهيكلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسائر المجالات الاخرى، بحيث أخذ الوعي يتزايد يوماً بعد يوم بأن السلام والديمقراطية والتنمية تشكل ثلاثية لا انفصلم بين عناصرها.

ومن دواعي الأسف، أن الاقتصاد العالمي يعاني من الأزمة والانكماش في خضم ما نشهده الآن من تسارع نحو العولمة. فالأزمة التي ظهرت في الاسواق المالية في آسيا، ثم امتدت الى روسيا، ربما تصل سريعاً الى أمريكا اللاتينية . وانه لما يثير القلق أن هذا التطور المؤسف ربما يتحول الى وباء مستشر، الامر الذي قد يؤدي الى ازمة اقتصادية عالمية كبيرة .

لقد أظهرت نتائج الاستقصاءات التي أجريت مؤخرا أن البلدان النامية ، بما فيها بلادنا ، هي الاكثر تضررا بهذه الازمة. بل تتوقع هذه الاستقصاءات أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي هذا العام من ٤% الى ٢ % ، بينما ينتظر أن ينخفض معدل النمو في البلدان النامية من ٦% الى ٢%. واذا ما أخذنا في الاعتبار معدلات نمو السكان وعدم كفاية البنية الاساسية في البلدان النامية ، لتبين لنا أن البلدان النامية سوف تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة بسبب تعثر النمو الاقتصادي .

وفضلا عن الانعكاسات السلبية للازمة التي نمر بها على النمو الاقتصادي العالمي ، فمن المتوقع أن يشهد حجم التجارة العالمية انخفاضا كبيرا بسبب التوسع في تطبيق الحمائية، إذ ينتظر أن ينخفض معدل نمو التجارة العالمية الى ٣% عام ١٩٩٨، بعد أن كان ١٠% تقريبا عام ١٩٩٧ .

وعلى حين يحدث ذلك كله، أصبح ثمة اعتراف بأن النظام الاقتصادي العالمي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يلبي احتياجات الاقتصاد المتجه نحو العولمة . وفي هذا الصدد ، وحتى يمكن التغلب على الازمة الراهنة والحيلولة دون أن تكون لها آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي ، يتعين على الاقتصادات ذات المسئوليات العالمية ان تبادر إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة بما يدرأ خطر حدوث انكماش عالمي .

أصحاب المعالي الوزراء
السادة الضيوف

إن علينا، كاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي يرجع تاريخها الى قرابة ثلاثين عاما مضت ، أن نتابع هذه الاتجاهات عن كثب ، وان نتعامل معها ، وأن نتخذ التدابير اللازمة بشأنها.

ولاشك ان احدى الخطوات الهامة في هذا الاتجاه هي الاستراتيجية الجديدة للتعاون الاقتصادي وخطة العمل ، التي جاءت كثمرة للجهود المبذولة من أجل مراجعة التعاون والتضامن فيما بين بلداننا من خلال نهج وفهم جديدين يواكبان التطورات العالمية . ولقد لاحظت بمزيد من الغبطة والسرور عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء القطاعيين في مجالات التعاون الهامة ، مثل التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال، والتعاون التقني ، وذلك في اطار تنفيذ خطة العمل . وانني لعلى ثقة من أنكم ستعملون على وضع ما تسفر عنه هذه الاجتماعات من نتائج موضع التنفيذ .

لقد شكلت منظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك هياكل مؤسسية وآليات محددة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري ، الامر الذي مكننا من اكتساب قدر من الخبرة . وأود أن أشدد، في هذا المقام ايضا، على أهمية الاستفادة القصوى من نظام التمويل الأطول أجلاً للتجارة ومن المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، وهما آليتان أمكن إنشاؤهما بفضل الكومسيك .

وفي دورة الكومسيك الحالية ، سوف تغطي المداولات موضوعات يمكن أن تشكل اسهاما لـــه قيمته في التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين بلداننا بإزاء المستجدات الاقتصادية العالميـــة المتلاحقة.

وبهذه المناسبة أود أن اقرر أن اختيار موضوع "التجارة البينية والاستثمارات فيما بين بلـــدان منظمة المؤتمر الاسلامي، والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في الدول الاعضـــاء" كان اختيارا موفقا لمداولات هذا العام .

وانني لمؤمن بأن تبادل الخبرات والآراء في هذا الموضوع ، من شأنه أن يزيدنا قـــدرة علـــى تذليل الصعاب التي تعترض علاقاتنا التجارية في مواجهة الازمات الاقتصادية التي يشـــهدها العالم اليوم، وعلى وضع سياساتنا الاقتصادية الرامية الى بلوغ هذا الهدف .

وفي هذا الاطار ، أعتقد أنه يتعين على حكوماتنا أن تعمل، من ناحية، علـــى تنفيـــذ الـــبرامج الهيكلية الضرورية لتنويع تجارتها الخارجية ، وأن تتخذ، من ناحية أخرى، التدابـــير الراميـــة الى دعم التجارة والاستثمارات الاقليمية عن طريق تحرير نظمها التجارية .

وثمة نقطة اخرى أود أن أطرحها في هذا المقام، ألا وهي ضـــرورة أن نتـــابع عـــن كثـــب التطورات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، التي سيكون لها دور مهم في اندمـــاج اقتصاداتنـــا في الاقتصاد العالمي، وإلى مواصلة التعاون الذي بدأ بين بلداننا فـــي هـــذا المجـــال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر الى البنك الإسلامي للتنمية على مايقدمه مـــن مســـاعدة تقنية للبلدان الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

المندوبون الموقرون
السادة الضيوف

في هذا الوقت الذي تسعى فيه البشرية الى التجمع حول قيم وأهداف مشتركة لارساء الســـلام والاستقرار والتعاون في العالم ، لاتزال هناك ، للاسف ، مخاطر وعقبات، منها، على ســـبيل المثال، الارهاب والنعرات العرقية وكراهية الاجانب والتعصب.

وليس أمامنا سوى التضافر والتضامن لكي نتغلب على هذه العقبات التي تعترض سبيلنا إلى عالم أفضل وأكثر عدلاً.

إن تركيا تساند بقوة عملية السلام في الشرق الاوسط، وتؤمن بضرورة عدم تفويت هذه الفرصة الذهبية لإقامة سلام دائم وعادل في المنطقة. ومن الأمور بالغة الأهمية في هذا المقام أن تفى الأطراف المعنية بالتزاماتها، ذلك أن الوفاء بالوعود أمر ضروري.

ولقد استقبلنا بالتقدير اتفاق الفترة الانتقالية الذي وقعه السيد ياسر عرفات والسيد بنيامين نتنياهو يوم الثالث والعشرين من شهر اكتوبر/ تشرين اول ١٩٩٨ في واشنطن بشأن المسار الفلسطيني – الاسرائيلي لعملية السلام في الشرق الاوسط . ويحدونا كبير الامل في أن يمهد هذا الاتفاق الطريق الى استئناف المفاوضات التي توقفت، وان يعطي دفعة جديدة لعملية السلام، ذلك أن نجاح عملية السلام له أهمية قصوى لتحقيق الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط.

إننا نتخذ تجاه أحداث كوسوفا نفس الموقف الحازم الذي اتخذناه ضد حملات التطهير العرقي في البوسنة والهرسك . ونحن ندعو المجتمع الدولي الى تحمل مسئولياته في نفس الاتجاه . وتؤمن تركيا بأن التوصل الى حل يسمح باقامة ديمقراطية تعددية قائمة على المشاركة استنادا الى مبادئ الامم المتحدة والاتحاد الاوربي ومنظمة الامن والتعاون الاوربية، تلك المبادئ التي تضمن الحقوق المشروعة لكل الجماعات العرقية ، سوف يكون حلا سليما وعادلا .

إن تحقيق سلام دائم في منطقة القوقاز مرهون بالالتزام بالشرعية الدولية . وهنا أود، مرة أخرى، أن أدعو أرمينيا، التي لاتزال تحتل خمس اراضي دولة اذربيجان الشقيقة، الى الانصياع لأحكام القانون الدولي .

اننا نتابع عن كثب الوضع في افغانستان حيث انه يمثل اهمية حيوية بالنسبة للاستقرار في آسيا الوسطى، ونشعر بأسف عميق لما يعانيه الشعب الافغاني الشقيق. وفي اعتقادنا انه لايمكن التوصل الى حل عسكري للقضية الافغانية، وان المشكلة لايمكن أن تحل الا من خلال تشكيل حكومة وفاق وطني ذات قاعدة عريضة، تساندها كل الجماعات العرقية في افغانستان .

أصحاب المعالي الوزراء
المندوبون الموقرون

إن العصر الجديد للعلاقات الدولية يحتاج الى تعاون اقتصادي أوثق فيما بين بلداننا التي يربط بينها تراث تاريخي وروحي وثقافي مشترك كما تقوم بينها روابط أخوية . وتؤمن تركيا بأن التعاون الاقليمي هو مفتاح السلام الدولي والاستقرار والرفاهية في العالم.

إننا نعيش في عصر يحفل بالآمال وبالتحديات . وعلينا أن نوحد قدراتنا من أجل رؤية جديدة للسلام بحيث نستطيع أن نحول المنازعات الى تعاون والصراعات الى تضامن .

وفي هذا الخصوص ، تشكل الكومسيك ركيزة هامة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين بلداننا . وعلى الرغم من المشكلات العديدة التي تواجهنا، الا ان المستقبل يبشر بالامل ويحفل بالفرص . وعلينا أن نستفيد من هذه الامال والفرص بصورة رشيدة .

وإذ تعي تركيا مسؤولياتها في إطار عملية التغير التاريخي هذه، فإنها تلتزم بالسلام الدولي باذلة قصاراها من أجل تحقيق مزيد من الرخاء لبلداننا. وتركز تركيا جهودها على اغتنام كل الفرص المتاحة من أجل التعاون الإقليمي، كما تضطلع بدور محوري من أجل تنفيذ مشروعات تعاونية جديدة. وفي هذا السياق، فإن الأولوية الأولى لتركيا هي تحقيق اندماج منطقة الطاقة الجديدة في حوض القوقاز في الأسواق العالمية من خلال تفاهم ليعمل على زيادة رفاهية شعوب هذه المنطقة في أقصر وقت ممكن، ذلك أن هذه المنطقة تضم مصادر الطاقة الجديدة للقرن الحادي والعشرين. وإن مشروع خطر أنابيب باكو – سيهان هو المشروع الوحيد الذي يستطيع أن ينقل مصادر الطاقة من هذه المنطقة إلى الأسواق العالمية، عبر أكثر الطرق أماناً واستقراراً. وسوف تلعب مصادر الطاقة هذه دوراً حاسماً في ضمان الرفاهية والاستقرار على المدى الطويل للدول الشقيقة المنتجة للطاقة، وجميعها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي الكومسيك. وهكذا يكون مشروع خط أنابيب باكو – سيهان مرشحا لأن يصبح واحداً من أروع مشروعات التعاون في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، يشكل إعلان أنقرة، الذي وقعه رؤساء تركيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وأوزبكستان

يوم ٢٩ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٨، حدثاً تاريخيا. وإن مشروع خط أنابيب باكو – سيهان، الذي سيؤدي إلى إدماج البنية الأساسية للطاقة في منطقتنا في الاقتصاد العالمي، إنما يتفق كل الاتفاق مع أهداف ومرامي الكومسيك ومنظمة التعاون الاقتصادي.

إن المجتمع الإسلامي الذي نرتبط معه بروابط تاريخية وروحية وثقافية، يحتل مكاناً مرموقاً في جميع ما نسعى إليه. وأود أن أؤكد، بصورة خاصة، أن تركيا ستواصل دعم منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم في صفوفها جميع الدول الإسلامية الشقيقة، كما ستواصل دعمها لأنشطة الكومسيك.

وفي الختام ، أتمنى لكم كامل النجاح في عملكم الذي لايخالجني أدنى شك في أنه سيعود بالنفع على التعاون الاقتصادي فيما بين بلداننا، متمنيا لكم اقامة مثمرة وممتعة في اسطنبول .

==========

(٣)

كلمة معالي الدكتور عزالدين العراقي

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

في الحفل الافتتاحي للدورة الرابعة عشرة

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

(الكومسيك)

(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

كلمة معالي الدكتور عزالدين العراقي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
في الحفل الافتتاحي للدورة الرابعة عشرة
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
(الكومسيك)
(اسطنبول،٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)
بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

صاحب الفخامة السيد سليمان ديميرل
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود بادىء ذي بدء أن أحييكم تحية أخوية وصادقة. كما أود أن أعبر عن امتناني وتقديري العميق لصاحب الفخامة السيد سليمان ديميرل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) المنبثقة من منظمة المؤتمر الإسلامي، على تفضله بحضور افتتاح الدورة الرابع عشرة للكومسيك.

وأحيي فخامة الرئيس ديميرل على القيادة النشطة التي ظل يوجه بها عمل هذه اللجنة الهامة. وأود أيضا أن أشكر حكومة الجمهورية التركية على استضافة هذا الاجتماع وعلى توفير أسباب الضيافة التقليدية لكل المندوبين منذ وصولهم إلى هذه المدينة التاريخية. وأشكر مكتب التنسيق المنبثق عن الكومسيك وجميع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، على عملها التمهيدي الذي سيسهم دون شك، في نجاح هذه الدورة.

تأتي الدورة الرابعة عشرة للكومسيك بعد عقد القمة الإسلامية الثامنة والدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية حيث اتخذت قرارات مهمة بهدف إعطاء حافز جديد للجهود الرامية إلى تكثيف التعاون الاقتصادي بين المسلمين. وبما أن

منظمة المؤتمر الإسلامي هي الجهة التي تتولى بمعاونة الدول الأعضاء تنفيذ القرارات الصادرة بشأن الامور الاقتصادية وسواها فإن كومسيك بطبيعة الحال تضطلع بدور مهم على هذا الصعيد.

وإن دورة كومسيك الحالية تكتسي أهمية أكبر لأنها تجيء في وقت يُلقي فيه تأثير الأزمة الاقتصادية القاسية التي تتعرض لها بعض أقوى الاقتصاديات في العالم ظلالا ثقيلة تنطوي على ركود اقتصادي عالمي وشيك. إن إخفاق المؤسسات النقدية الدولية في إرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي في عالم يتميز بتدفقات رأسمالية ضخمة عابرة للحدود، وبارتياب ممتد الجذور، وبازدياد المقاومة الشعبية للاجراءات المطبقة بغية تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي، يدعو كل ذلك المندوبين الموقرين الذين يشاركون في هذه الدورة إلى أن يولوا الوضع اهتماما بصفة عاجلة.

السيد الرئيس

المندوبون الموقرون

في نظام اقتصاد عالمي نام يتصف بتوجهات متزايدة نحو العولمة وتحرير التجارة وإطلاق قوى المنافسة الضارية فإن هذه التطورات المعاكسة تشكل خطرا على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعاني أصلا من مختلف أوجه القصور والنقصان.

ولمواجهة هذه السلبيات بفاعلية وثقة، علينا أن نمضي قدما ببصيرة وسرعة وتصميم. ولقد حدد زعماؤنا في منابر مختلفة من منابر منظمة المؤتمر الإسلامي خطوات عديدة ملموسة تدعو إلى العمل السريع لتنفيذها تنفيذا فعالا. إن جوهر التدابير المطلوبة هو تكثيف التعاون الاقتصادي البيني للمنظمة من خلال التحرير الفعال للتجارة وتقوية تعاون القطاع الخاص وإعطاء دفعة لعملية بناء قاعدة للتكاتف النشط في مجال الاستثمار والمشروعات المشتركة داخل المنظمة.

يقودنا هذا إلى مسألة ذات أهمية قصوى وهي تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. إن هذه الخطة القائمة على دراسات تمهيدية طويلة ومداولات مكثفة وثيقة شاملة تتناول كل الجوانب المتعلقة بدفع عجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في عشرة مجالات محددة تحظى

بالأولوية. وبعد تأخير طويل بدأت عملية التنفيذ في شهر سبتمبر الماضي بعقد اجتماعات لفرق الخبراء في عدد من القطاعات. وتؤكد الخبرة المكتسبة منذ بدء العملية أهمية إجراء مراجعة متعمقة وعاجلة لآلية التنفيذ والمتابعة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطة لتحديد ما إذا كانت هذه الآلية كافية وفعالة لضمان تنفيذ الخطة في وقت مبكر.

وثمة مجال آخر يتطلب اهتماما بصفة عاجلة، هو كيفية تشجيع الدول الأعضاء على الترفيع والتصديق في أقرب فرصة ممكنة على العديد من النظم الأساسية والاتفاقيات التي أعدتها منظمة المؤتمر الإسلامي لتكون بمثابة إطار قانوني يعجّل بنمو التجارة البينية الإسلامية، والتعاون التجاري والاقتصادي. ومما يؤسف له أن العديد من الاتفاقيات المهمة، كالاتفاقية الإطارية لتأسيس نظام الأفضليات التجارية التي استكملت في عام 1990م، لم تدخل حيز العمل حتى الآن بسبب قلة عدد التوقيعات والتصديقات. وأنتهز هذه الفرصة لأناشد المندوبين الموقرين معالجة هذه المسألة باعتبارها أمرا عاجلا.

السيد الرئيس

الزملاء الأعزاء

وإنني لعلى ثقة من أن هذه المسائل وغيرها ستكون محل مداولات شاملة خلال الأيام الأربعة القادمة. كما لا أشك في أن مستوى تلك المداولات سيساعد في توفير حلول لكثير من المشكلات التي أعاقت نمو التجارة البينية الإسلامية والتعاون الاقتصادي, كما أن المداولات ستسفر عن توجيه مفيد للإسراع بعملية تنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن القمة الإسلامية الثامنة في المجال الاقتصادي.

وأود في الختام أن أؤكد للسادة المندوبين تعاون الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات المنظمة تعاونا كاملا مع جهودهم الرامية للاضطلاع بهذه المسؤولية العظيمة، متمنيا للدورة الرابعة عشرة للجنة الدائمة النجاح المأمول.

(٤)

كلمة معالي السيد/ عبد السلام زنيد،

الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي

في المملكة المغربية، في الحفل الافتتاحي

(اسطنبول،٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

كلمة معالي السيد / عبد السلام زنيد،
الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي
في المملكة المغربية، في الحفل الافتتاحي
(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة رئيس الجمهورية التركية
أصحاب المعالي رؤساء الوفود
معالي السيد الأمين العام
السيدات والسادة

اسمحوا لي ، يا فخامة الرئيس أن أتقدم باسم المجموعة العربية التي شـــرفت رئيـس الوفـد المغربي، بإلقاء هذه الكلمة بصادق التقدير وعظيم الامتنان لفخامتكم وللشعب التركي الابي لمـا لقيناه من مظاهر الترحيب وكرم الضيافة .

واغتنم هذه المناسبة لتجديد تهنئتكم وتهنئة الشعب التركي الشقيق غداة احتفالاتكم بمـرور ٧٥ عاماً على قيام الجمهورية، كما لا يفوتني أن أشيد بدوركـم الكبـير وجـهودكم المتواصلـة للمساهمة في دعم وتعزيز أواصر التعاون بين كافة الدول الاسلامية .

فخامة الرئيس

ان اجتماعات لجنة الكومسيك التي تحضى برعايتكم السامية تكتسي دوما طابعاً خاصاً لما تقوم به من دور فعال في ترسيخ وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلداننا . وان التطورات الجديدة التي يشهدها العالم يومياً والمتغيرات الدولية المتسارعة التي لها تأثير كبير على اقطارنا أظهرت مدى قدرة لجنتنا الموقرة بفضل الرئاسة الحكيمة لفخامتكم ، على التفاعل والتعامل مع مختلف الاتجاهات والمستجدات والمستحدثات على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، ولا غرابة في ذلك خاصة وأن تركيا الشقيقة ، بنهجها سياسة اقتصادية متفتحة ومتوازنة تحت توجهات قادتها تخطو خطوات حثيثة نحو التقدم والازدهار وان الامال لمعقودة على هذه اللجنة لتحقيق المزيد من تطلعات الأمة الإسلامية في مجال التعاون والتآزر فيما بين اعضائها، وان اختيار لجنتنا الموقرة ، في دورتها هاته لتبادل وجهات النظر حول مواضيع التجارة والاستثمارات البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية يعد اختيار موفق وهادف يبرهن على مدى مسايرة لجنتنا للتقلبات الاقتصادية والأزمات المالية التي يعيشها العالم . وفي هذا الصدد لا يفوتنا ان نشيد بالتنسيق والتشاور القائمين بين الدول الإسلامية بشأن المواضيع المهمة المطروحة حاليا في إطار المنظمة العالمية للتجارة WTO.

فخامة الرئيس

أصحاب المعالي

إن واجبنا كأمة إسلامية يملي علينا تقديم المساعدات الضرورية للشعوب الإسلامية المتضررة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الشقيق الذي اصبح ولله الحمد على عتبة اعلان اقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف .

ونغتنم هذه الفرصة لحث الدول أعضاء لجنتنا للعمل على انجاح مهمة مؤسسة بيت المال الخاص بأولى القبلتين وثالث الحرمين بعد ان تمت أخيرا هيكلتها بمدينة الدار البيضاء تحت رعاية ملك المغرب ، جلالة الملك الحسن الثاني.

وفي ختام هذه الكلمة يسرني أن أتقدم بالتهنئة للأعضاء الذين تم انتخابهم في هيئة مكتب لجنة الكومسيك، كما أنوه بالمجهودات التي قام بها أعضاء المكتب السابقين. وأتوجه بالشكر كذلك الى الموظفين السامين على ما قاموا به من عمل دؤوب، خلال اليومين الاخيرين ، لتسهيل مهمتنا وفقنا الله لما فيه خير امتنا الاسلامية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

==========

=======

(٥)

كلمة سعادة الدكتور حسين نمازي

وزير الشؤون الاقتصادية والمالية

بجمهورية إيران الإسلامية

في الحفل الافتتاحي

(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الأصل: بالفارسية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة سعادة الدكتور حسين نمازي
وزير الشئون الاقتصادية والمالية
بجمهورية إيران الإسلامية
في الحفل الافتتاحي
(اسطنبول، ٣ نوفمبر، تشرين الثاني ١٩٩٨)

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
المندوبون الموقرون
السيدات والسادة

إنه لمن دواعي اعتزازي أن أتحدث أمام هذا الجمع الموقر باسم مجموعة الدول الآسيوية الأعضاء في الكومسيك.

وأود في بداية كلمتي أن اقدم لفخامتكم وللأمة التركية العظيمة أحر التهاني بمناسبة العيد الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية. كما أود أن أعبر عن عميق امتناني لحكومة وشعب الجمهورية التركية على ما أحاطونا به من ترحيب حار وكرم وفادة وعلى ما بذلوه من جهود لاستضافة هذا الاجتماع وتوفير كل الظروف لانجاحه، واسمحوا لي أيضاً أن أحيي فخامة الرئيس دميريل على كلمته المستفيضة التي تضمنت ارشادات وأفكاراً قيمة سوف تسهم ولا شك في توجيه مداولات هذا الاجتماع.

السيد الرئيس

ينعقد اجتماعنا في وقت أصبحت فيه العولمة وما يصاحبها من عملية التحرير الاقتصادي هما السمتان الرئيسيتان للتحولات الاقتصادية الجارية وعلى الرغم من نغمات التفاؤل بأن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية من خلال الإصلاح الهيكلي وما سيسفر عنه من ارتفاع في معدلات النمو، سوف تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة في المجتمع الدولي بأسره، إلا ان العالم يجتاز الآن مفترق طرق بالغ الصعوبة، وتواجهه مخاطر شديدة بحدوث انكماش عالمي وهكذا، نشهد في آن واحد مزايا العولمة، المتمثلة في حشد هائل

للموارد من أجل الاستثمار ونمو البلدان ذات الإدارة الجيدة، كما نشهد مخاطرها، المتمثلة في عدم الاستقرار المالي والأزمات وتهميش البلدان التي لم تستطع مواكبة هذا التيار الجارف للوحدة الاقتصادية العالمية.

لقد صدم العالم، في الشهور الأخيرة، وهو يشهد الأزمة وقد أمسكت بخناق دول كانت تشتهر بأدائها الاقتصادي المتميز. وعلى مدى العقدين الماضيين، أبرزت دول جنوب شرقي آسيا مزايا العولمة وأبدى الجميع إعجابهم "بالمعجزة الآسيوية" القائمة على الادخار والسياسات المالية الحصيفة والاستثمار في رأس المال البشري والمادي. والتحرير والانفتاح الاقتصاديين، وإن يكن بدرجات متفاوتة، الأمر الذي مكن هذه الاقتصادات من تحقيق "معجزة" تمثلت في ارتفاع معدل النمو وتخفيف حدة الفقر.

غير أن هذه المعجزة، التي أثارت إعجابنا، كان لها جانبها المظلم، والدرس المستفاد من هذه الأزمة أنه لا يكفي، في اقتصاد يتسم بالعولمة، بروز بعض المزايا الاقتصادية الكلية. ذلك أنه يتعين على جميع البلدان أن تكون متيقظة لكل الضوابط الاجتماعية الاقتصادية وأن تأخذ في الحسبان ان مردود السياسة يختلف من إقليم إلى آخر وان "السياسة الجيدة" تختلف في معناها من بلد نام، أو في مرحلة التحول، إلى آخر طبقاً لتركيبها ومرحلة نموها والصدمات الخارجية التي تتعرض لها.

السيد الرئيس

لقد أثار النظام التجاري الجديد متعدد الأطراف الذي تمخضت عنه اتفاقيات جولة أورغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، كثيراً من التحديات كما أتاح عدداً من الفرص للبلدان النامية. وتتمثل المزايا الرئيسية لهذه الاتفاقيات فيما يلي: تحسين فرص الوصول إلى الأسواق نتيجة لخفض الرسوم الجمركية والرسوم الجمركية الإضافية وتحويل التدابير غير الجمركية إلى رسوم جمركية مكافئة؛ وتوفير مناخ تجاري آمن ويسهل استشرافه؛ وإنشاء آلية متعددة الأطراف لتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية. على أن مزايا هذا النظام التجاري الجديد لا تتحقق بصورة تلقائية، وليست جميع البلدان النامية في وضع يسمح لها بالاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها. ذلك أنه يتعين على هذه البلدان أن تتواءم مع المناخ الجديد، وان توفق قوانينها التجارية مع اتفاقيات جولة اورغواي، وان تتخذ التدابير الضرورية لتعديل هيكل انتاجها لا لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها فقط وانما أيضاً لضمان الحفاظ على صناعاتها في وجه المنافسة المتزايدة من جانب الشركات الأجنبية حتى داخل

أسواقها المحلية، وان التحدي الذي يواجهنا، ونحن ندخل في هذا المناخ، هو تعظيم الاستفادة من التجارة المفتوحة، واضعين نصب اعيننا مصالحنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، خصوصا وان معظم دول الغرب الغنية قد تنصلت من مسئولياتها، وأخذت تتشدق بالانفتاح بينما تلجأ إلى الممارسات الحمائية وفي الوقت نفسه تحث البلدان النامية على الدخول في عملية التحرر الاقتصادي التي قد تؤدي إلى نكسات في مجال الصناعة وفرص العمل. إن الدول المتقدمة تستخدم "تدابير مكافحة الاغراق والتدابير الوقائية" لحماية صناعاتها التي قد تتأثر نتيجة للتحرر.

السيد الرئيس

إن إمعان النظر في العقد ١٩٨٥-١٩٩٥ يكشف عن ان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لم تحقق، في مجموعها، آداء اقتصاديا جيدا، وان جاء آداء بعضها متميزا. على ان متوسط معدلات النمو يخفي وراءه اختلافات كبيرة في الآداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي. فبينما سجلت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء انخفاضا في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة للفرد، سجلت ست عشرة دولة أخرى معدلات نمو بالنسبة للفرد تراوحت بين ٣ و ٦ في المائة.

وفيما يتعلق بنصيب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في الصادرات العالمية فقد ارتفع إلى ٧,٢% لعام ١٩٩٦ بعد أن كان ٦,٨% في العام السابق وبينما كان نصيب دول منظمة المؤتمر الإسلامي من الصادرات العالمية ٧,٢% عام ١٩٩٢ و ٧,٣% عام ١٩٩٣، نجد أنه انخفض إلى ٦,٩% عام ١٩٩٤ ثم ٦,٨% عام ١٩٩٥.

وقد زادت التجارة البينية للدول الأعضاء من ٣٠,٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ٣٥,٩ مليار دولار عام ١٩٩٦، ووصلت النسبة المئوية لصادرات الدول الأعضاء إلى مستوى ٩,٥% من حيث الحجم. وتدل الإحصاءات على ان تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في سنة ١٩٩٦ استمرت في التزايد لمدة ست سنوات متواليه. ويمثل رأس المال الخاص أكثر من ٨٠% من التدفقات الإجمالية الصافية طويلة الأجل نحو البلدان النامية والتي بلغت نحو ٢٨٥ بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٦ وإن لم يكن توزيعها متساويا بينها فقد حصلت اثنتا عشرة دولة فقط على ٧٣% من الاستثمارات الأجنبية، وكانت حصة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من اجمالي تدفقات رأس المال في العالم ضئيلة للغاية. فمن بين الدول الخمس والأربعين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي توافرت عنها

البيانات حصلت ثلاثون على ما لا يزيد على مائة مليون دولار وحصلت خمس عشرة منها على خمسة عشر مليون دولار أو أقل. ولم تكن هناك غير حالتين اثنتين بلغت فيهما هذه التدفقات ما يزيد على بليون دولار في المنطقة ككل.

السيد الرئيس

يتعين من أجل تفادي المخاطر والشكوك المصاحبة للظروف العالمية الجديدة أن تبذل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي جهوداً جماعية جادة لتنويع هيكل تجارتها وان تعزز امكاناتها في مجال تجارة السلع غير التقليدية وان تتخذ التدابير لتوثيق عرى التعاون الإقتصادي فيما بينها. ويمكن لهذه الدول او لمجموعة منها ان تنشئ فيما بينها مناطق للتجارة الحرة إذ ان مثل هذه الترتيبات تحقق النفع لأعضائها جميعاً.

السيد الرئيس

لقد أدت الأزمة الأخيرة إلى انهيار أسعار البترول وغيره من السلع الأساسية وقد أدى ذلك إلى اضرار شديد باقتصادنا في نفس الوقت الذي بدأت فيه سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي تؤتى ثمارها في مجال الحد من التضخم. وتمشياً مع ذلك فاننا نعتزم في المدى المتوسط تنفيذ برنامج اصلاحي أعلن عنه الرئيس خاتمي في أغسطس/ آب ١٩٩٨. ويقدم هذا البرنامج أسلوباً شاملاً للوصول إلى مزيد من العدالة الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي. ومن بين أهداف هذا البرنامج ما يلي:

- تحقيق مزيد من وضوح الرؤيا في النظام الاقتصادي الكلي وأطره التنظيمية.
- الإصلاح الضريبي
- التقليل من الدور الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، وخصخصة المشروعات الحكومية
- تشجيع الاستثمارات الخاصة
- تصفية الاحتكارات وتشجيع المنافسة
- تحرير أسعار السلع باستثناء عدد محدود منها تتولى الحكومة دعم كميات محددة منه.
- إقامة شبكة أمان لحماية أشد فئات السكان تضرراً

وهذا البرنامج سوف يمهد الطريق عند استكمال تنفيذه لإندماج الإقتصاد الإيراني إندماجاً تاماً في النظام العالمي.

---

(٦)

كلمة سعادة خليفة أبو بكر سال

وزير التجارة والصناعات الحرفية بجمهورية السنغال

في الحفل الافتتاحي

(اسطنبول،٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الأصل: بالفرنسية

كلمة سعادة خليفة أبو بكر سال
وزير التجارة والصناعات الحرفية بجمهورية السنغال
في الحفل الافتتاحي
(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
ورئيس الكومسيك

أصحاب السعادة رؤساء الوفود
معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
المندوبون والضيوف الموقرون

أود بداية وباسم المجموعة الأفريقية التي أولتني شرف التحدث نيابة عنها في هذا الاجتماع، أن أشيد بانتظام اجتماعات دورات الكومسيك ولجنة المتابعة المنبثقة عنها.

وإنها لمناسبة سعيدة أن تتاح لي، مرة أخرى، فرصة تقديم أسمى آيات التقدير لفخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الكومسيك، للأسلوب الفعال والنظرة الثاقبة التي يدير بها هذه اللجنة الدائمة من لجان منظمة المؤتمر الإسلامي، ولدولة السيد مسعود يلماز، رئيس وزراء الجمهورية التركية، الذي يعاونه في الاضطلاع بهذه المهمة السامية خدمة للأمة الإسلامية.

والشكر موصول، كذلك، للشعب التركي الذي يعد فخراً للعالم الإسلامي بما له من حضارة عريقة وثرية، ولحرصه على تحقيق أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، ولما حققه من تقدم هائل على طريق التنمية في جميع المجالات.

في الوقت الذي تستعد فيه منظمة المؤتمر الإسلامي للدخول إلى الألفية الثالثة، الأمر الذي استحوذ على كل اهتمامها منذ مؤتمر القمة الطارئ الذي عقد في اسلام آباد في شهر مارس/ آذار ١٩٩٧، وفي الوقت الذي تسيطر على نهاية هذا القرن ظاهرة العولمة الاقتصادية، في هذا الوقت تحظى المهام الموكلة إلى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بكل اهتمام الأمة الإسلامية وقادتها أكثر من أي وقت مضى.

فمن خلال التفكير الثاقب، والذي بدأ بصفة خاصة منذ مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في داكار، بالسنغال، في ديسمبر/ كانون أول ١٩٩١، وضعت الكومسيك استراتيجية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الإسلامية، مع خطة عمل وآلية راسخة للمتابعة.

ولقد عملت منظمة المؤتمر الإسلامي على وضع هذه الخطة موضع التنفيذ، مرتكزة على الإرادة السياسية الحقة لجميع دولنا، رغم ما تعانيه معظم هذه الدول من نقص في مستوى التنمية ورغم ما يكتنف عمل المنظمات الحكومية الدولية وكل عمل انساني من أوجه القصور. والشئ الجوهري هو أن أوجه القصور هذه لم تقل من عزيمتنا المشتركة على المضي قدماً في هذا الطريق.

وانطلاقاً من هذه الروح، على مستوى المجموعة الأفريقية، جاءت الندوة التي نظمتها حكومة السنغال بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية في داكار في شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٧، لتعزيز إمكانات التعاون الاقتصادي والتجاري داخل إطار منظمتنا، كما جاءت عروض الدول الأفريقية الأخرى باستضافة لقاءات مماثلة في مجال اختصاصات الكومسيك من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق، لا يفوتنا أن نشيد بالدور الذي تضطلع به الهيئات المنبثقة عن الكومسيك، من حيث التفكير والجهد، تنفيذاً لهذا العمل الجليل لصالح الأمة الإسلامية، من خلال التوجهات

المختلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي. ويصدق هذا القول، بصفة خاصة، على البنك الإسلامي للتنمية، الذي يديره بكل التفاني والكفاءة، شقيقنا أحمد محمد علي، والذي يسهم بصورة عميقة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الإسلامية وكذلك الأقليات المسلمة في شتى أنحاء العالم.

إن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تحت القيادة المقتدرة لشقيقنا الدكتور عزالدين العراقي، تسير بخطى ثابتة على الطريق نفسه، الأمر الذي تشهد عليه وثائق العمل الممتازة التي تقدمها إلى دورات الكومسيك.

صاحب الفخامة رئيس الكومسيك
أصحاب المعالي رؤساء الوفود
معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
المندوبون والضيوف الموقرون

أود في ختام كلمتي هذه، وباسم المجموعة الأفريقية، أن أوجه أحر الشكر للحكومة التركية وللشعب التركي الشقيق، على ما أحيطت به جميع الوفود من ترحيب ورعاية، هنا في اسطنبول، تلك المدينة التاريخية الجميلة، الأمر الذي يعبر عما عرف عن تركيا من كرم وفادة سابغ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

==========

(٧)

كلمة الدكتور أحمد محمد علي

رئيس البنك الإسلامي للتنمية، في الحفل الافتتاحي

(اسطنبول،٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الأصل: بالعربية

كلمة الدكتور أحمد محمد علي
رئيس البنك الإسلامي للتنمية، في الحفل الافتتاحي
اسطنبول – ٣ نوفمبر، تشرين الثاني ١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

فخامة الرئيس سليمان ديميريل
رئيس جمهورية تركيا ؛
رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ؛
معالي الدكتور عز الدين العراقي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود
الاخوة والأخوات الحضور ؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسرني ويشرفني – يا فخامة الرئيس – أن أخاطب جمعكم الكريم في الدورة الرابعة عشرة من سلسلة لقاءاتنا تحت راية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري . فباسم مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية أهنئ الشعب التركي العزيز بمناسبة الاحتفال بمرور ٧٥ عاما على إنشاء الجمهورية التركية كما أعبر عن فائق التقدير وخالص الشكر للجمهورية التركية ؛ رئيسا وحكومة وشعبا لما نتلقاه منذ بدء سلسلة هذه الاجتماعات من كرم وترحاب ولما يبذل من ترتيب وإعداد جيد لضمان نجاح هذه الاجتماعات، وما هذا إلا دليل على حرص الجمهورية التركية وفخامتكم شخصيا على تعزيز العمل الإسلامي المشترك وعلى دعم جهود التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات الاقتصادية والتجارية .

ويسرني أن أتقدم بأجزل الشكر لأمانة لجنتكم الموقرة لكريم دعوتها البنك الإسلامي للتنمية للمشاركة في هذه الاجتماعات ليسهم – بقدر المستطاع – في دفع المسيرة نحو ما تبتغيه من أهداف .

إن خطابكم الافتتاحي – يا فخامة الرئيس – يشكل نبراساً نهتدي به لما تضمن من أفكار قيمة وتوجيهات رشيدة . ويقيني أن أصحاب المعالي الوزراء سيولون جل اهتمامهم لما جاء في خطابكم من مقترحات وآراء سديدة . كما أن الاجتماع سيستنير بمرئياتكم وهو يعالج قضايا جدول أعماله لتحقيق خير دولنا الأعضاء. وأود بصفة خاصة أن أعبر عن صادق التقدير لتأكيدكم على أن تركيا ستواصل دعم أنشطة الكومسيك ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

وأرجو – يا فخامة الرئيس – السماح لي بالتنويه بكلمة معالي الدكتور عز الدين العراقي ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وما تضمنته من المبادئ والأفكار في مجال العمل الإسلامي المشترك ، وعرض وقائع مسيرة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . ويسر مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية أن يكون عضواً وسنداً لهذه المسيرة ، ونحن نستشرف القرن الحادي والعشرين ونواجه تحدياته الجسام .

فخامة الرئيس ؛

أصحاب المعالي ؛

ينعقد اجتماع لجنتكم الموقرة هذا في مرحلة مهمة من تطور العلاقات الاقتصادية العالمية . مرحلة تشهد تطورات جديدة ومتسارعة في اتجاه تعميق العولمة بما تفرضه من تحديات وإمكانات وفرص . ولا يمكن لعالمنا الإسلامي أن يعيش بمعزل عن هذه التطورات ، بل يجب أن يتعامل معها للإفادة من مكاسبها ودرء آثار مثالبها . كما يتحتم التعامل من خلال أطر دولية تقودها منظمات قامت من أجل صالح المجتمع الدولي في كلياته مما يستلزم الحرص على عدالة توزيع المنافع من خلال هذه الأطر . وأود أن أتطرق إلى موضوع التطورات في الأسواق المالية الدولية لما لها من أهمية بالغة في هذا المضمار ؛ فإن ما يجري في شرق آسيا الذي بدأ في العام الماضي وتأثر به عضوان من أعضاء البنك هما ماليزيا وإندونيسيا ما يزال يسبب قلقاً بالغاً لما أسفر عنه من تخفيضات كبيرة في سعر صرف عملات دول المنطقة ، ومن اختلال مالي واقتصادي حاد في الدول المتأثرة . وقد بدأت الأزمة تأخذ شكلاً عالمياً بإصابة اقتصاد روسيا ودول أمريكا اللاتينية بعدوى هذه المتغيرات . وهناك توجس من أن يؤدي ما بدأ في شرق آسيا إلى كساد عالمي يصعب التنبؤ بنتائجه مما حدا بحديث البعض عن عجز المؤسسات الدولية في إيجاد حلول ناجعة ومناداة الدول الصناعية وغيرها بضرورة وضع أطر ومؤسسات دولية جديد أو إعادة هيكلة المؤسسات القائمة لتكون أكثر مواكبة لمتطلبات المرحلة . ولاستخلاص الدروس النافعة من هذه الأزمة ينبغي تقويم الأسلوب الذي تمت به إدارتها ، وبحث سبل تفادي حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل ، وإيجاد وسائل مناسبة لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها .

وفيما يتعلق بدور البنك الإسلامي للتنمية وإسهامه في حلول هذه الأزمة فإنه يدرك بوضوح أن هذه الأزمة بحجمها وأبعادها تتطلب ما يفوق بكثير إمكانات البنك . وإنه لا يستطيع القيام إلا بدور المحفز . ولكنه ، برغم ذلك ، قام بتعبئة بعض الموارد تضامنا مع الدول الأعضاء المتضررة بلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لإندونيسيا و ١٠٠ مليون دولار أمريكي لماليزيا كان الغرض الأساسي منها دعم الثقة في اقتصاد كل من البلدين ، ودعم مشاريع بعينها في قطاعات كان تأثير الأزمة عليها كبيراً .

كما يسعى البنك إلى تعبئة موارد إضافية لباكستان بالتعاون مع عدد من البنوك الإسلامية عوناً ومساعدةً لباكستان من أجل مواجهة التطورات المالية الأخيرة.

فخامة الرئيس ؛

أصحاب المعالي ؛

تعكس المواضيع الواردة في جدول الأعمال الأهمية القصوى لهذا الاجتماع في دفع مسيرة العمل الاقتصادي المشترك وتعزيز فاعليته – وقد قرر قادة هذه الأمة في مؤتمر القمة الإسلامي السابع أن خير وسيلة لتحقيق ذلك يتم بتنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء . وقد فوض المؤتمر لجنة الكومسيك بتنفيذها ومراجعتها متى اقتضت الحاجة ذلك . وقد حرص البنك الإسلامي للتنمية منذ بداية المشوار على المشاركة في بلورة هذه الإستراتيجية كحرصه على تنفيذها . فقد شارك البنك في جميع الاجتماعات القطاعية التي تنص عليها آلية تنفيذ خطة العمل ، وتقدم بالدعم لبعض هذه الاجتماعات ، وإن أهمية هذه الاجتماعات القطاعية تكمن فيما يتبعها من مشاريع تُقترح ، ولجان المشاريع التي تتكون من البلدان التي تهمها هذه المشاريع ؛ الأمر الذي يقتضي تفعيل هذه اللجان حتى تخرج بعض هذه المشاريع إلى حيز الوجود ، ومن المعلوم أن البنك الإسلامي للتنمية يولي أولوية عالية للمشاريع التي تجمع أكثر من دولة عضو حرصاً منه على تعميم الفائدة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء .

فخامة الرئيس ؛

لقد تقدم البنك الإسلامي للتنمية لاجتماعكم الثالث عشر بوثيقة تحمل تصوراً عن " إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي والعشرين في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي " ، وتم عرض تلك الوثيقة على مؤتمر القمة الإسلامي الثامن الذي نظر في تلك الوثيقة وقام بالتوجيه بنص القرار رقم ٣٤/٨أق باتخاذ خطوات محددة للإسهام في تنفيذ بعض ما جاء في الوثيقة – وما فتئ البنك منذ قرار القمة الإسلامية الثامن يسعى جاهداً لتنفيذ ما تقرر من خلال

الاجتماعات مع الأمانة العامة للمنظمة والهيئات والمؤسسات المنبثقة عنها . كما تم تكوين فرق عمل للتخطيط لبلوغ أهداف كمية محددة في مجالات تنمية التجارة البينية ، ومحو الأمية ، والنهوض بالقوى البشرية ، والإسهام وإن كان إسهاما متواضعا بالارتقاء بالوضع الصحي للأمة الإسلامية. وهنا أود أن أقدم الشكر للأمانة العامة للمنظمة ولكل المؤسسات التي شاركت في هذا المجهود . وبخاصة جمهورية إيران الإسلامية بصفتها رئيسة القمة والتي استضافت الاجتماع الثاني لهذه المجموعة وشاركت مشاركة فاعلة في جميع الاجتماعات .

وفي مجال تنمية التجارة البينية اقترح فريق العمل السعي لرفع مستوى نسبة التجارة البينية من معدلها الحالي المقدر بـ ١٠% إلى ١٣% خلال الأعوام الثلاثة المقبلة ؛ والبنك بصدد إعداد برنامج للإسهام لتحقيق هذا الهدف الذي يحتاج إلى جهود مكثفة من جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية وأرباب الأعمال والغرف التجارية والمؤسسات الإسلامية الأخرى ،

وستجدون تفاصيل ما قام به البنك فيما بين أيديكم من وثائق ، وأنا على ثقة أنكم ستتخذون من القرارات ما يدعم جهود البنك المتواضعة في هذا الشأن .

فخامة الرئيس ؛

أصحاب المعالي ؛

تواجه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحديات كبيرة في مسيرتها نحو عالم بلا حدود ، مما يعني أن الاقتصاد الوطني لهذه الدول لم يعد بمعزل عن المجريات والمؤثرات العالمية ، وإن هذه العولمة في التعامل تفرض من خلال أطر ومنظمات دولية الغلبة فيها للدول الأقوى اقتصاديا ، وبخاصة من خلال التكتلات الاقتصادية . وإن إقرار لجنتكم الموقرة بندا دائما في جدول أعمالها يعني بأمر منظمة التجارة العالمية والتعامل معها ليعكس وعيا مبكرا لهذه الظاهرة وأثرها على الدول الأعضاء ، وإدراكا لضرورة تنسيق المواقف بين هذه الدول .

وقد بدأ البنك الإسلامي للتنمية بتكليف وتفويض من لجنتكم الموقرة منذ الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية بتنظيم اجتماعات للدول الأعضاء ، الغرض منها توفير فرص التشاور والتنسيق فيما بينها في الموضوعات التي تعرض على هذه الاجتماعات الوزارية . ويعكف البنك حاليا على تنظيم دراسات بالتعاون مع منظمة الأونكتاد لمواضيع ستشكل محور التشاور والتنسيق قبل الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العام المقبل ، وقد أعد البنك برنامجا تفصيليا للمساعدات الفنية ، استعان فيه بخبرات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأونكتاد ومركز

التجارة العالمي ، وذلك لتمكين الدول الأعضاء من تحقيق الفائدة القصوى من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، ولمساعدة الدول الأعضاء التي تسعى للانضمام للمنظمة . وتشمل هذه المساعدات الفنية برامج تدريبية ، وإعداد الدراسات ، وتقديم الخدمات الاستشارية ، وتنظيم الندوات ، وستجدون تفاصيل هذا النشاط في ما قُدم إليكم من وثائق .

فخامة الرئيس ؛

أصحاب المعالي ؛

إن مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية لفخور حقاً بتعاونه مع لجنتكم الموقرة منذ تأسيسها وفي أول اجتماع لها في عام ١٩٨٤م. وقد كان ثمرة ذلك التعاون عدداً من المشاريع التي أوكلتم تنفيذها للبنك . وبحمد الله وفضله ثم بدعمكم ومتابعتكم أنجز البنك جميع المشاريع التي أوكلت إليه بدء ببرنامج تمويل التجارة الأطول أجلاً والذي تعدل اسمه ليصبح "برنامج تمويل الصادرات". وبرنامج تأمين وائتمان الصادرات الذي تمخضت عنه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وشبكة معلومات الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودراسة اتحاد المقاصة الإسلامي. واخيراً تفويضكم للبنك فيما يتعلق بعلاقة الدول الأعضاء مع منظمة التجارة العالمية.

ويسرني أن أحيطكم علماً بأن المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات قد حظيت بدعمكم المتنامي فانضمت إلى عضويتها منذ البداية نحو عشرين دولة عضواً ، وهناك ثلاث عشرة دولة أخرى في طريقها إلى الانضمام . والأمل كبير أن تتخذ الدول الأعضاء الأخرى الإجراءات اللازمة للإفادة من هذه المؤسسة ، خاصة وأنها قد بدأت في الشهر الماضي التأمين على الاستثمار إلى جانب ضمان ائتمان الصادرات . ولا يخفى ما لضمان الاستثمار من أهمية في تشجيع الاستثمار بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون والترابط بينها .

فخامة الرئيس ؛

إن البنك ليعتز ويتشرف بالتعاون مع لجنتكم الموقرة . وسيظل البنك الإسلامي للتنمية في خدمة الدول الأعضاء يسعى جاهداً لتحقيق شعاره في ذلك : "معاً نبني مستقبلا أفضل" فلنكن دائماً معاً ليكون الله عوناً لنا ونصيراً .

وفي الختام يسرني أن أكرر الشكر لفخامتكم ولأصحاب المعالي الوزراء لوقوفكم خلف مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية ودعم جهوده . كما يسعدني أن أعبر عن أسمى آيات التقدير

والعرفان لجمهورية تركيا رئيساً وحكومة وشعباً لحسن استضافتهم ولكرمهم وللترتيبات الممتازة التي اتَخذت لضمان نجاح هذا الاجتماع.

والله أسأل أن يجعل التوفيق حليفكم ، وأن يسدد خطاكم ، وأن يأخذ بأيديكم إلى كل ما فيه الخير لشعوب دولنا الأعضاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

(٨)

جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للكومسيك

(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الاصل : بالانجليزية

جـدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للكومسيك
(اسطنبـــول، ١-٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٨)

١ - الجلسة الافتتاحية

٢ - اعتماد جدول الاعمال

٣ - تجديد اعضاء هيئة المكتب

٤ - تقرير مرجعي من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

- التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة الـــى بلـدان منظمـــة المؤتمـــر الاسلامي
- إستعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بيـــن دول منظمة المؤتمر الاسلامي
- تقرير لجنة المتابعة

٥ - تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية بشأن توسيع التجارة البينية لبلـــدان منظمـــة المؤتمر الإسلامي في القرن الحادي والعشرين

٦- المسائل ذات العلاقة بنشاطات منظمة التجارة العالمية

٧ - تقرير من الغرفة الاسلامية للصناعة والتجارة حول الاجتمـــاع الخـــامس لممثلـــي القطاع الخاص في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

٨ - مشروع النظام الاساسي لمعهد الدول الاسلامية للمواصفات والمقاييس

٩ - تبادل وجهات النظر حول موضوع "التجارة والاستثمارات فيما بيـــن دول منظمـــة المؤتمر الاسلامي والاستقرار الاقتصادي والاصلاحـــات الهيكليـــة فـــي البلـــدان الاعضاء".

١٠ - تقديم المساعدة لبعض البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر افسلامي

١١ - تعيين موعد إنعقاد الدورة الخامسة عشرة للكومسيك

١٢ - ما يستجد من اعمال

١٣ - اعتماد قرارات الدورة الرابعة عشرة للكومسيك

١٤ - الجلسة الختامية

---

(٩)

نص بيان الأستاذ الدكتور اورهان جوفنين

وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية

ورئيس إجتماع كبار الموظفين، بشأن "التجارة والاستثمارات البينية

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الهيكلي

في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الأصل: بالانجليزية

نص بيان الأستاذ الدكتور اورهان جوفنين
وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية
ورئيس اجتماع كبار الموظفين، بشأن "التجارة والاستثمارات البينية
وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الهيكلي
في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي
(اسطنبول، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

السيد الرئيس
اصحاب المعالي
المندوبون الموقرون

يطيب لي أن أعرض عليكم الان، بصفتي رئيساً لاجتماع كبار الموظفين ، ملخصا لما خلصت اليه مناقشاتنا اثناء تبادل وجهات النظر حول موضوع "التجارة والاستثمارات البينية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الهيكلي في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي" .

لقد بحث كبار الموظفين ، لدى النظر في هذا الموضوع ، تفاصيل الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الحلقة الدراسية التي عقدت في هذا الشأن في المدة من ٣٠ سبتمبر/ ايلول الى ٢ اكتوبر/ تشرين اول ١٩٩٨، في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية ، والتي نظمها مركز انقرة بالاشتراك مع مركز الدار البيضاء والبنك الاسلامي للتنمية لكي نسترشد بها في مناقشاتنا حول هذا الموضوع تنفيذا لما قررته الكومسيك في دورتها السابقة .

ويسعدني أن أضع تحت ايديكم تقرير الحلقة الدراسية وغيره من الابحاث التي تلقاها الاجتماع من منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمات دولية اخرى .

وقد شدد كبار الموظفين ، في أثناء مناقشاتهم ، على اهمية عدد من الخصائص والاتجاهات، واتفق الرأي بينهم حول أثار هذه الاتجاهات على السياسات التي تنتهجها الدول الاعضاء .

وسوف أحاول أن أعرض عليكم الآن بعضا من هذه الاتجاهات وتلك الاثار . لقد لاحظنا في مناقشاتنا ما يلي :

اولا – على الرغم من أن موضوع التجارة والاستثمارات يبدو مستقلا غير مرتبط بموضوع الاصلاحات الهيكلية وبرامج تحقيق الاستقرار ، فانهما في واقع الامر يرتبطان معا في سياق

السياسات الاقتصادية الشاملة ، فمن طبيعة الامور ان تتضمن برامج الاستقرار والاصلاح الهيكلي عناصر تفضي في نهاية المطاف الى التوسع في التجارة والاستثمارات .

ثانيا – أصبح الاقتصاد اكثر تحررا حيث تنتهج الان كل دول العالم تقريباً سياسات معتمدة على قوى السوق تقتضي الحد من التدخل الحكومي وخصخصة الاصول المملوكة للدولة، على أن التحرير الاقتصادي وان كان قد أسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي من خلال ازالة الحواجز التي تعترض التبادل التجاري والاستثمارات فإنه، في الوقت ذاته ، كان رد فعل لهذا التكامل نظرا للتقلص المطرد في قدرة الحكومات على التحكم في التطورات الاقتصادية في داخل حدود ولايتها .

ثالثا – أصحبت العلاقات الاقتصادية بين الدول تتشكل ، أكثر فأكثر ، وفقا للضوابط التي تقررها المؤسسات متعددة الاطراف ومن بينها منطقة التجارة العالمية، فالدول المتقدمة لاتكف عن العمل على توسيع نطاق عمل هذه المنظمة وصلاحياتها ، مما أدى الى الحد من حرية الدول النامية في استخدام بعض الادوات الاقتصادية التقليدية التي كانت تستخدمها على نطاق واسع من قبل .

رابعا – ان نصيب التجارة البينية في اجمالي التجارة الخارجية للبلدان الاعضاء يبين ان عملية العولمة واندماج الدول الاعضاء في السوق العالمية لم يؤديا الى توسع التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الاسلامي بنفس القدر الذي توسعت به مع سائر بلدان العالم .

خامسا – ان عدم استقرار قاعدة الصادرات وضيقها في معظم البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي فضلا عن اعتمادها على بلدان من غير اعضائها ، من شأنها الا يشجعا الشركاء الإقليميين المحتملين على الدخول معها أي في علاقات اقتصادية طويلة الاجل .

سادسا – ان معوقات التوسع في الاستثمار فيما بين الدول الاعضاء في المنظمة راجعة الى ضيق الاسواق الوطنية ، والافتقار الى الشفافية وإلى الاستقرار الاقتصادي .

سابعا – وفيما يتعلق بالاستثمارات غير المباشرة واثارها على التجارة الخارجية أوضح المشاركون أنه على الرغم من زيادة تدفقات هذه الاستثمارات الى البلدان النامية في السنوات الاخيرة فأن تدفقاتها الى البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي كانت ضئيلة جدا .ذلك أن البلدان الاعضاء التي لديها فوائض في رؤوس الاموال توجه استثماراتها نحو البلدان المتقدمة سعيا الى الحصول على عائد أعلى من ناحية ، ونتيجة لعدم كفاءة بورصات الاوراق

المالية وقصور القواعد المنظمة للاستثمار في بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي.من ناحية أخرى

ثامنا – ان الابعاد الاجتماعية لبرامج الاصلاح الهيكلي وتحقيق الاستقرار كانت ولا تزال مصدرا للقلق ، لاسيما فيما يتعلق باثارها على الفقراء الذين يشكلون غالبية سكان اقل البلدان نموا .

تاسعا – ومن ناحية اخرى تتشكك معظم الدول النامية في فعالية اجراءات السياسة العامة التي ينصح بها صندوق النقد الدولي ، سواء على الصعيد الدولي او القطري . ذلك لان توجيهات الصندوق تؤدي في كثير من الاحيان إلى اعادة توزيع الناتج والدخل النقدي العالميين من خلال المعاملات المالية والتجارية، الأمر الذي قد يضر بمصالح البلدان النامية المعنية.

عاشرا – وفي الوضع الحالي الذي يجتازه الاقتصاد العالمي، والذي يتسم بالمرونة البالغة في أسعار الصرف والحرية شبه الكاملة لحركة رؤوس الأموال، أصبح من الواضح أن الإطار المؤسسي المتحكم في الاقتصاد العالمي يتسم بضعف بالغ.

حادي عشر– أوضحت الأحداث الأخيرة بجلاء أن موارد صندوق النقد الدولي أضعف من أن تستطيع أن تخفف من وطأة الهزات المالية العنيفة في التسعينات والتي تهدد بإثارة اضطرابات في التجارة وآليات الدفع في العالم كله.

وبناء على هذه الاعتبارات، طرح كبار الموظفين توصيات بشأن التدابير التي يمكن للبلدان الأعضاء اتخاذها لحماية اقتصاداتها في مواجهة الآثار المناوئة الناجمة عن التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي. وفيما يلي بعض من هذه التوصيات:

أولا: ضرورة أن تبذل الدول الأعضاء جهودا جماعية جادة لتنويع هياكل تجارتها الخارجية، وتعزيز قدراتها في مجال تصدير السلع غير التقليدية والسلع الصناعية، وتوسيع نطاق أوجه التكامل فيما بينها ، واتخاذ تدابير لدعم التبادل التجاري على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي. ويتعين عليها، في هذا الصدد، بذل جهود جادة لتنفيذ بنود خطة العمل والتوصيات الصادرة عن فريق العمل الذي شكله البنك الإسلامي للتنمية لبحث التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً: الأهمية القصوى للافادة على نحو فعال من أنظمة دعم الاستثمار والتصدير، وللافادة بوجه خاص من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وهي مؤسسة فرعية أنشأها البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٩٤، إعمالاً لقرار صادر عن الكومسيك.

ثالثاً: ضرورة أن تشارك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مشاركة فعالة في ابرام اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن الاستثمار، ترسى معايير متفقا عليها دولياً بشأن معاملة المستثمرين الأجانب والاستثمارات الأجنبية.

رابعاً: إن إرساء اساس سليم على مستوى الاقتصاد الجزئي لأي برنامج لتحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلي يقتضي أن يصبح مفهوم الاقتصاد القائم على المشاركة، بمعنى مشاركة القواعد الشعبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، هو نموذج التطوير الذي تحتذيه البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

خامساً: وأخيراً، أوصى كبار الموظفين بضرورة أن تسعى منظمة المؤتمر الإسلامي ، في هذا المنعطف الذي يجتازه الاقتصاد العالمي، الي تحديد موقفها في مواجهة هذه التغيرات لا سيما وان صندوق النقد الدولي يدرس الان اعادة تنظيم هياكله للتصدي لانواع جديدة من المشكلات المالية التي ظهرت مؤخراً.

إن هذه النقاط التي شرفت بعرضها عليكم ، إضافة إلى غيرها من النقاط، يتضمنها مشروع القرار المتاح باللغات الثلاث للمندوبين الموقرين.

وهذا ينهى كلمتي التي قدمت فيها موجزاً للمداولات التي أجراها كبار الموظفين حول "التجارة والاستثمارات البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء".

وشكراً.

---

(١٠)

القرار (١) الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للكومسيك

(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الأصل: بالإنجليزية

القـــرار (١) الصـــادر عن الـــدورة الرابـــعـــة عـــشـــرة للكومسيك
(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

ان الدورة الرابعة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)، المنعقدة في اسطنبول في الفترة من ١ إلى ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨؛

إذ تـــذكـــرّ بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمـــرات القمـــة الاســـلامية والمؤتمـــرات الاسلامية لوزراء الخارجية ؛

وإذ تـــذكـــرّ بما ورد في "الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصـــادي والتجـــاري فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" التي وافقـــت عليـــها الكومســـيك فـــي دورتها العاشرة واعتمدها مؤتمر القمة الاسلامي السابع؛

وإذ تـــذكـــرّ ايضا بالقرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزراية التي عقدت تحـــت رعايـــة الكومسيك وتناولت ميادين شتى من ميادين التعاون ؛

وإذ تأخذ في اعتبارها القرارات الصادرة عن الدورات الثلاث عشرة الســـابقة التـــي عقدتـــها الكومسيك وتوصيات الاجتماع الرابع عشر للجنة المتابعة المنبثقة عنها؛

وإذ تؤكد التزامها بالعمل على تذليل جميع العوائق التي تحول دون توثيق التعاون الاقتصـــادي والتجاري فيما بين البلدان الاعضاء، سعيا الى تعزيز تكاملها الاقتصادي ؛

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار الصادر عن الكومسيك في دورتها العاشرة والـــذي يدعـــو الـــى تبادل وجهات النظر خلال الدورات السنوية للكومسيك حول التطورات الاقتصاديـــة العالميـــة المهمة التي تعني البلدان الأعضاء ؛

وإذ تضع نصب عينيها ضرورة متابعة النتائج التي تخلص إليـــها الاجتماعـــات المخصصـــة لتبادل وجهات النظر وتنسيق مواقف الدول الأعضاء فـــي المجـــالات التـــي تغطيـــها هـــذه الاجتماعات في المحافل الدولية ذات الصلة؛

وإذ تأخذ علما مع التقدير بعقد الحلقة الدراسية العملية حول "التجارة والاستثمارات البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء" التي نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية والبنك الإسلامي للتنمية في الفترة ٣٠ سبتمبر/ايلول- ١٢ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٨ بالدار البيضاء ، والتي أسفرت عن نتائج اسهمت اسهاماً كبيراً في اثراء تبادل وجهات النظر خلال الدورة ؛

وإذ أحاطت علماً بالتقارير المرحلية المقدمة من الأمانة العامة والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن البنود المدرجة على جدول الأعمال ؛

تقارير مقدمة من الأمانة العامة

أ - تقرير مرجعي مقدم من الامانة العامة

١- **تعرب** عن تقديرها للأمانة العامة على التقرير المرجعي المقدم منها بشأن ما حققته البلدان الاعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي من تقدم في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري .

٢- **تلاحظ بارتياح** ان نظام تمويل الصادرات (المعروف من قبل باسم "نظام التمويل التجاري الأطول أجلاً") والمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات اللذين أنشأهما البنك الإسلامي للتنمية تنفيذا لقرار صادر عن الكومسيك في دورتها الأولى، يمارسان أعمالهما بنجاح، **وتحث** البلدان الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى هذين المشروعين أن تبادر إلى الانضمام إليها.

٣- **تلاحظ أيضاً مع التقدير** ان البنك الإسلامي للتنمية قد انتهى من إنشاء شبكة أنظمة معلومات منظمة المؤتمر الإسلامي، وتدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ الترتيبات الضرورية للاستفادة القصوى منها.

٤- **تعرب** عن تقديرها لقيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإنشاء شبكة المعلومات التجارية للبلدان الاسلامية التي أصبحت متاحة الآن إما عن طريق الإنترنت او عن طريق شبكة معلومات البلدان الاسلامية.

٥- **تحث** البلدان الأعضاء التي لم توقع و/ أو تصدق بعد على مختلف الاتفاقيات والنظم الأساسية التي أعدت في إطار المنظمة في مجال التعاون الاقتصادي أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

٦- **تعرب عن تقديرها** للجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمعهد الإسلامي للتكنولوجيا، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، والاتحاد الإسلامي لمالكي السفن، **وتناشد** الدول الأعضاء تقديم الدعم والعون اللازمين لهذه المؤسسات بما يمكنها من أداء مهامها بفعالية.

ب - <u>التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة الى البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي</u>

٧- **تعرب عن شكرها وتقديرها** لمركز أنقره وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة لقيامهما بإعداد تقارير اقتصادية سنوية بشأن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تنفيذا للقرار الصادر عن الكومسيك في دورتها الثانية عشرة، وتضمين هذا التقرير أحدث المعلومات عن التطورات الاقتصادية والتجارية في البلدان الأعضاء في سياق التطورات الاقتصادية العالمية .

٨- **تلاحظ** أن البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تعاني من ضعف القوى الدافعة للنمو، والتقلب في موازين تجارتها الخارجية، وتزايد وطأة الديون الخارجية .

٩- **تلاحظ** الازمة المالية والاقتصادية التي سادت الاقتصاد العالمي مؤخرا نتيجة للانهيار في قيمة العملات وأسعار البورصات في بعض الدول ، ومنها بعض البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، والتي قد تؤدي الى تعميق المشكلات الاقتصادية للبلدان الاعضاء في المنظمة .

١٠- **تلاحظ** أيضا أن التدفقات المالية قصيرة الأجل التي تتخذ صورة الاستثمارات غير المباشرة هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار المالي في هذه البلدان .

١١- **تؤكد** الحاجة الى مزيد من التعاون والتنسيق فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يكفل زيادة تجارتها البينية وتدفقات رؤوس الاموال فيما بينها، سواء على المستوى الاقليمي الفرعي او الاقليمي او الدولي .

١٢- **تدعو** الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الى العمل ، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمركزالاسلامي لتنمية التجارة ، ومركز انقرة ، على تقديم الدعم والعون الضروريين الى البلدان الاسلامية بغية اتاحة الفرصة لها للتعرف على الاساليب الجديدة لادارة التجارة العالمية التي تقتضيها عولمة النشاط الاقتصادي والابتكارات التكنولوجية في مجال الاعلام والاتصال .

١٣- **تطلب** من مركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة الاستمرار في متابعة المستجدات في البلدان الأعضاء في المنظمة وأن يقدما إلى الكومسيك تقارير منتظمة بشأن هذه المستجدات وتوصيات بشأن سبل تذليل الصعاب الناشئة عن التطورات الاقتصادية العالمية.

ج - **<u>تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي</u>**

١٤- **تنوه** بانعقاد الاجتماع القطاعي لفريق الخبراءالمعني بـ "التكنولوجيا والتعاون التقني" في الفترة ٦-٨ مايو/ آيار ١٩٩٨ في اسطنبول، وتشكر لحكومة الجمهورية التركية استضافتها هذا الاجتماع .

١٥- **تطلب** إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم بأعمال المتابعة اللازمة لنتائج الاجتماعات القطاعية الثلاث للخبراء التي عقدت حتى الان، سعياً إلى تشكيل "لجان مشاريع" لبحث ما طرح أثناء هذه الاجتماعات من مقترحات بمشاريع، على نحو ما نصت عليه خطة العمل .

١٦- تحث البلدان الاعضاء على موافاة الامانة العامة لمنظمةالمؤتمر الإسلامي بأرائها في المشاريع التي طرحت اثناء الاجتماعات القطاعية للخبراء، حتى يتسنى تشكيل لجان المشاريع في أقرب وقت ممكن .

١٧- تشجع البلدان الاعضاء على الاسراع بتشكيل لجان المشاريع على نحو ما نصت عليه خطة العمل، سعيا الى تنفيذ المشاريع المقترحة اثناء اجتماعات أفرقة الخبراء التي عقدت حتى الان .

١٨- ترحب بالعرض المقدم من جمهورية مصر العربية لاستضافة الاجتماعين القطاعيين لفريقي الخبراء المعنيين بمجالي "النقل والاتصالات" و "الأغذية والتنمية الزراعية والريفية" الواردين في خطة العمل .

١٩- ترحب بالعرض المقدم من جمهورية ايران الاسلامية لاستضافة اجتماعين للخبراء في مجال "الصحة والقضايا الصحية".

٢٠- ترحب بالعرض المقدم من جمهورية السودان لاستضافة الإجتماعين القطاعيين لفريقي الخبراء بشأن "الطاقة والتعدين" و "تنمية الموارد البشرية".

٢١- ترحب بما أبدته دولة فلسطين من استعداد لاستضافة حلقة دراسية بشأن "البيئة والسكان" واجتماع لفريق خبراء حول "العمل والقضايا الاجتماعية" .

٢٢- ترحب بالعرض المقدم من بوركينا فاسو لاستضافة حلقة دراسية اقليمية بشأن الصناعة، لبلدان شرق وغرب ووسط افريقيا الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال ابريل/نيسان – مايو/ آيار ١٩٩٩، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وبعض المؤسسات المعنية الاخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

٢٣- ترحب بالعرض المقدم من الغابون لتنظيم ندوة اقليمية فرعية لدول وسط وشرق افريقيا الاعضاء في المنظمة حول "دور البنك الإسلامي للتنمية في تشجيع القطاع الخاص" .

٢٤- **تعرب عن تقديرها** لاعتزام المعهد الإسلامي للتكنولوجيا تنظيم ندوة دولية في دكا حول "تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الاقتصادية المتواصلة وتخفيف وطأة الفقر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٩٩، وذلك بالتعاون مع حكومة بنجلاديش.

٢٥- **تدعو** الدول الاعضاء لاستضافة اجتماعات أفرقة الخبراء القطاعية والمشتركة بين القطاعات في ميادين التعاون الأخرى المدرجة في خطة العمل .

٢٦- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تستمر في تقديم تقارير دورية بشأن خطة العمل إلى الدورات السنوية للكومسيك، آخذة في الاعتبار التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي.

<u>تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية بشأن توسيع التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي استعدادا للقرن الحادي والعشرين</u>

٢٧ – **تثنى** على الجهود التي بذلتها المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ القرار ٨/٣٤-(إق) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن بشأن إعداد الامة للقرن الحادي والعشرين ، وذلك في ضوء ماورد في وثيقة البنك الاسلامي للتنمية المعنونة "إعداد الامة للقرن الحادي والعشرين في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي"، وبخاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الاسلامي .

٢٨ – **وتثنى ايضا** على البنك الإسلامي للتنمية لما اتخذه من تدابير بشأن التوصية الصادرة عن فريق العمل المعني بزيادة التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٠%الى ١٣% من جملة التجارة الخارجية لهذه البلدان خلال السنوات الثلاث القادمة.

٢٩ – **تحث** الدول الاعضاء على التوقيع والتصديق على اتفاقية الاطار العام لنظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ؛ كما تحثها على الانضمام الى المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وإلى نظام

تمويل الصادرات، وتأسيس شركات اقليمية للتجارة والتسويق ، واقامة هيئات لتوفير الائتمان للصادرات ، وعقد اتفاقات دفع ثنائية ومتعددة الاطراف فيما بين البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي . وتعزيز القدرات والكفاءات في مجالات تنمية التبادل التجاري والمرافق المالية والتجارية.

٣٠ – **تحث** ايضا البلدان الاعضاء على تنفيذ ماورد في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التجارة الخارجية ، والتوصيات والمشاريع التي أقرتها اجتماعات أفرقة الخبراء التي عقدت لبحث هذا الموضوع .

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

٣١– **تحيط علما مع التقدير** بالتقرير المقدم من الامانة العامة لمنظمةالمؤتمر الإسلامي بشأن أنشطة منظمة التجارة العالمية وبالتوصيات والنتائج التي خلص اليها التقرير .

٣٢– **تعرب** عن شكرها وتقديرها للامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ولمركز انقرة والمركز الاسلامي لتنمية التجارة وللغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة لقيامهم باعداد تقارير متابعة بشأن منظمة التجارة العالمية وفقا للقرار الصادر عن الكومسيك في دورتها الثالثة عشرة .

٣٣– **تنوه** بمبادرة البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم مشاورات بين الدول الاعضاء قبل واثناء الاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في مايو/ آيار ١٩٩٨ ، وبما يبذله من جهود للتحضير لاجراء مشاورات مماثلة قبل واثناء الاجتماع الوزاري الثالث ، الذي سيعقد في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩، وما يتلوه من مفاوضات .

٣٤– **تدعو** البنك الإسلامي للتنمية الى الاستمرار في برنامجه لتقديم العون للبلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الراغبة في الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وكذلك في مساعدة الدول الاعضاء التي انضمت اليها بالفعل على تحقيق مزيد من الاستفادة من اتفاقيات جولة أوروغواي .

٣٥- تدعو الامانة العامة لمنظمةالمؤتمر الإسلامي الى العمل، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وسائر المؤسسات المعنية التابعة للمنظمة ، على مؤازرة الدول الاسلامية في المفاوضات القادمة المقرر عقدها في اطار منظمة التجارة العالمية ولاسيما فيما يتعلق بقواعد سياسة المنافسة ، والاستثمارات الخارجية المباشرة ، والقواعد التي تحكم العلاقة بين التجارة والتنمية .

٣٦- تحث المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية على حشد جهودهما وامكانياتهما سعيا الى تعزيز الموارد البشرية للبدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يكفل لها فرصا افضل للاندماج في الانظمة التجارية متعددة الاطراف وفي التجارة العالمية .

تقرير الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة بشأن الاجتماع الخامس لممثلي القطاع الخاص في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

الاجتماع الخامس لممثلي القطاع الخاص

٣٧- **تعرب عن تقديرها** لما تبذله الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة من جهود لتنظيم اجتماعات سنوية لممثلي القطاع الخاص تسبق الدورات السنوية للكومسيك، وتدعو إلى الاستمرار في تنظيم هذه الاجتماعات.

٣٨- **تعرب عن تقديرها** للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة لاستضافتها وتنظيمها الاجتماع الخامس لممثلي القطاع الخاص، بالتعاون مع وزارة التجارة والاقتصاد اللبنانية، وغرفة التجارة والصناعة بطرابلس واتحاد غرف التجارة والصناعة اللبنانية ، وذلك في الفترة ١٢-١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨ في طرابلس، لبنان.

٣٩- **تنوه** بالتقرير المقدم من الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة بشأن الاجتماع الخامس لممثلي القطاع الخاص والذي ينم عن اهتمام متزايد من جانب ممثلي القطاع الخاص بهذه الاجتماعات، الأمر الذي تجلى في زيادة عدد البلدان المشاركة والصفقات

التجارية والمشاريع المشتركة التي تم الاتفاق عليها من خلال الاتصالات الثنائية ومتعددة الأطراف.

٤٠- **توافق** على الاقتراح الوارد بتقرير الاجتماع الخامس لممثلي القطاع الخاص بتشكيل لجنة متابعة، تضم الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ، وذلك للعمل على كفالة التنفيذ الفعال والسريع للاتفاقيات التي تعقد أثناء اجتماعات ممثلي القطاع الخاص .

٤١- **تنوه** بالتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الخامس لممثلي القطاع الخاص الذي تركز الاهتمام فيه على الاجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء، **وتحث** هذه البلدان على اتخاذ خطوات لتنفيذ هذه التوصيات من خلال هيئات الاتصال التي يتعين عليها متابعة التقدم في هذا المضمار .

٤٢- **تشجع** اتحادات الغرف التجارية والصناعية للدول الأعضاء على استحداث إطار يكفل مزيدا من التعاون مع الغرفة الاسلامية ويسهم في دعم برامجها الرامية إلى تنشيط التجارة والاستثمارات فيما بين البلدان الاسلامية .

٤٣- **تنوه** بالعرض المقدم من جمهورية الكاميرون لاستضافة الجمعية العمومية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والاجتماع السادس لممثلي القطاع الخاص في ياوندي خلال عام ١٩٩٩، وبالعرض المقدم من دولة الامارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع السابع لممثلي القطاع الخاص خلال عام ٢٠٠٠، وكذلك بالعرض المقدم من جمهورية غينيا لاستضافة الاجتماعين الثامن والحادي عشر لممثلي القطاع الخاص في سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٤، وبالعرض المقدم من جمهورية السنغال لاستضافة الاجتماع التاسع لممثلي القطاع الخاص خلال عام ٢٠٠٢ .**وتناشد** الدول الأعضاء تشجيع القطاعات الخاصة لديها على المشاركة بفاعلية في هذه الاجتماعات .

المعارض التجارية الاسلامية

٤٤- **تعرب** عن ارتياحها لقيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، بتنظيم المعرض التجاري الاسلامي السابع في طرابلس ، لبنان خلال الفترة ١٢-١٨ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٨، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية وغرفة التجارة والصناعة اللبنانية .

٤٥- **تنوه** بالعرض المقدم من الامارات العربية المتحدة لاستضافة المعرض التجاري الإسلامي الثامن في عام ٢٠٠٠، **وتناشد** الدول الأعضاء المشاركة في المعارض التجارية الاسلامية .

٤٦- تنوه بالعرض المقدم من جمهورية السنغال لاستضافة المعرض التجاري الإسلامي التاسع في عام ٢٠٠٢ وبالعرض المقدم من جمهورية غينيا لاستضافة المعرض التجاري الإسلامي العاشر خلال عام ٢٠٠٤، وتناشد الدول الاعضاء تقديم عروض لاستضافة المعارض اللاحقة .

مشروع النظام الأساسي لمعهد الدول
الاسلامية للمواصفات والمقاييس

٤٧- **تعرب** عن تقديرها لاعداد ومراجعة مشروع النظام الأساسي في الاجتماع الثامن لفريق الخبراء المعنى بالتوحيد القياسي الذي عقد في انقرة في الفترة ٢٤ - ٢٦ مارس/ اذار ١٩٩٨ ، لدراسة المشروع من وجهتي النظر القانونية والفنية .

٤٨- **توافق** على التعديل الذي أجراه الاجتماع الرابع عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في المادة ٩-١ من مشروع النظام الأساسي، على أن يصبح النص الجديد للمادة ٩-١ كالتالي "يمول المعهد من المساهمات الإلزامية لأعضائه وحصيلة الخدمات وبيع المطبوعات وما يتلقاه من تبرعات. وتحدد الجمعية العمومية جدول المساهمات الإلزامية" .

٤٩- **ترحب** بما أبدته دولة فلسطين من استعداد لاستضافة مقر معهد الدول الاسلامية للمواصفات والمقاييس في القدس الشريف بفلسطين وذلك بعد فترة السنوات الثلاث الاولى التي ستستضيفه فيها تركيا

٥٠- **تقر** مشروع النظام الاساسي للمعهد **وتدعو** الدول الاعضاء الراغبة في المشاركة في انشطة معهد الدول الاسلامية للمواصفات والمقاييس الى توقيع هذا النظام الاساسي والتصديق عليه .

تبادل وجهات النظر حول "التجارة والاستثمارات البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء"

٥١- **تحيط علماً**، مع التقدير، بالاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الحلقة الدراسية العملية حول "التجارة والاستثمارات البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء"، التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة ٣٠ سبتمبر/ أيلول - ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، واشترك في تنظيمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية، وأسهم فيها عدد من كبار موظفي الحكومة وباحثون وخبراء بارزون من الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الدولية .

٥٢- **تعرب عن تقديرها** للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ولمركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية لقيامهما بعرض النتائج التي خلصت اليها الحلقة الدراسية العملية والتي تناولت شتى جوانب التجارة والاستثمارات البينية والاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في البلدان الاعضاء .

٥٣- **ولاحظت** اللجنة، **آخذة في الحسبان** النتائج التي خلصت اليها الحلقة الدراسية ، والتعقيبات والتقارير القطرية المقدمة من الدول الاعضاء بشأن الموضوع ما يلي :

أولا – ضرورة أن تبذل الدول الاعضاء جهودا جماعية جادة لتنويع هياكل تجارتها الخارجية، وتعزيز قدراتها في مجال تصدير السلع غير التقليدية والسلع الصناعية ، وتوسيع نطاق أوجه التكامل واتخاذ تدابير لدعم التبادل التجاري على المستويين الاقليمي والاقليمي

الفرعي . ويتعين عليها، في هذا الصدد ، بذل جهود لتنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق العمل الذي شكله البنك الإسلامي للتنمية لبحث التجارة البينية لـــدول منظمـــة المؤتمـــر الإسلامي .

ثانيا – الاهمية القصوى للافادة على نحو فعال من أنظمة دعم الاستثمار والتصدير، وللافـــادة بوجه خاص من خدمات المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وهـــي مؤسسة فرعية أنشأها البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٩٤ اعمالا لقرار صـــادر عـــن الكومسيك .

ثالثا – ضرورة أن تشارك الدول الاعضاء مشاركة فعالة في وضع اتفاقيات متعددة الاطـــراف بشأن الاستثمار من شأنها أن ترسي معايير متفقا عليها دوليا بشأن معاملـــة المســـتثمرين الاجانب والاستثمارات الاجنبية ، وأن تؤدي الى الارتفاع بمستوى الاستثمار الدولي بمـــا يسهم في تحقيق التنمية والرخاء. ويتعين على البنك الإسلامي للتنمية أن يســـاعد الـــدول الاعضاء بما لديه من خبرات وامكانيات تقنية فيما تبذله من جهود من أجـــل المشـــاركة الفعالة في هذه العملية .

رابعا – إن الاخذ بمفهوم الاقتصاد القائم على المشاركة سيكون أكثر فائدة في ارســـاء اســـاس سليم لبرامج تحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلي على مستوى الاقتصاد الجزئي .

خامسا – إن الحشد الكامل والاستفادة القصوى من جميع الموارد والادوات المتاحة في منظمـــة المؤتمر الإسلامي وسائر المنظومات الاخرى هو السبيل الناجع الى تطوير اقتصـــادات الدول الاعضاء .

سادسا – ضرورة أن تشارك البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مشاركة فـــعـــالة في الجهود المبذولة الآن لاصلاح النظام المالي والنقدي العـــالمي، بمـــا يكفـــل حمايـــة مصالحها.

المسائل التنظيمية

٥٤- **تنتخب** الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية و بوركينا فاسو نواباً لرئيس مكتب الكومسيك لتمثيل المناطق العربية والاسيوية والافريقية على الترتيب، كما تنتخب جمهورية باكستان الإسلامية مقررا، على أن يتولوا مناصبهم اعتباراً من الاجتماع الخامس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك. وبناء على هذا الانتخاب يكون تشكيل لجنة المتابعة على النحو التالي:

الجمهورية التركية	: رئيساً (دائماً)
المملكة العربية السعودية	: نائباً (دائماً) للرئيس
دولة فلسطين	: نائباً (دائماً) للرئيس
الجمهورية العربية السورية	: نائباً للرئيس (يمثل المنطقة العربية)
جمهورية إيران الإسلامية	: نائباً للرئيس (يمثل المنطقة الآسيوية والرئيس الحالي لمؤتمر القمة الإسلامي)
بوركينا فاسو	: نائباً للرئيس (يمثل المنطقة الإفريقية)
جمهورية باكستان الإسلامية	: مقرراً
دولة الكويت	: عضو المكتب السابق
جمهورية أندونيسيا	: عضو المكتب السابق
جمهورية أوغندا	: عضو المكتب السابق

٥٥ – **توافق** على عقد الاجتماع الخامس عشر للجنة المتابعة والدورة الخامسة عشرة للكومسيك في الفترة من ١١ إلى ١٣ مايو/ آيار، ومن ٤ إلى ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩، في اسطنبول، على التوالي .

٥٦- **تقرر** ان يكون موضوع "تنمية الموارد البشرية من أجل تواصل النمو الاقتصادي والتقدم في البلدان الاعضاء" هو الموضوع الذي يجري حوله تبادل الآراء في الجلسة التي سيتم تنظيمها أثناء الدورة الخامسة عشرة للكومسيك، وتطلب الى المعهد الإسلامي للتكنولوجيا ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي

للتنمية القيام، بالتعاون مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة، بتنظيم حلقة دراسية حول هذا الموضوع، قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للكومسيك، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى تلك الدورة.

٥٧- **تدعو** البلدان الأعضاء الى موافاة الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتقارير قطرية تتناول تجاربها المتعلقة بالموضوع الذي يدور حوله تبادل وجهات النظر، وذلك قبل وقت كاف من انعقاد الدورة الخامسة عشرة للكومسيك .

٥٨- **تطلب** من لجنة المتابعة أن تقوم، في اجتماعها الخامس عشر، بوضع مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للكومسيك وأن توصي بموضوعات بديلة يدور حولها تبادل الآراء أثناء الدورات التالية للكومسيك، كما تطلب من لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك أن تنظر في ادراج موضوع تنمية الموارد البشرية كبند دائم في جدول اعمال الكومسيك .

٥٩- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ان تبلغ الدول الأعضاء بمواعيد انعقاد الدورة الخامسة عشرة للكومسيك والاجتماع الخامس عشر للجنة المتابعة .

==========

==========

(١١)

القرار (٢) الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للكومسيك

بشأن المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية الى بعض البلدان

(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الاصل : بالانجليزية

القـــرار (٢) الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للكومسيك
بشأن المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى بعض البلدان
(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

ان اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمـــة المؤتمـــر الاســـلامي (الكومســـيك)، المنعقدة في دورتها الرابعة عشرة في اسطنبول من ١ - ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨،

أ - تدابير اقتصادية لدعم دولة فلسطين

اذ تستذكر قرارات القمم الاسلامية الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني،

واذ تستذكر ايضا القرارات السابقة التي اتخذتها اللجنة الدائمة فـــي دوراتـــها الســـابقة وفـــي اجتماعاتها الوزراية واجتماعات اللجان الاخرى،

واذ تستذكر ايضا قرارات المؤتمر الخامس والعشرين لوزراء خارجية الدول الاسلامية لدعـــم دولة فلسطين،

واذ تلاحظ باهتمام شديد الدور الذي تضطلع به السلطة الوطنية الفلسطينية في مناطق الحكـــم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية ، بما فيها القـــدس الشـــرقية، اجـــل تحســـين الاوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني واعادة تنمية الاقتصاد الوطني،

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلـــدان الأعضـــاء والأجـــهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تؤكد مجددا** على القرارات السابقة التي تدعو إلى تقديم جميع أشكال الدعم الاقتصـــادي والمساعدات الفنية والمادية والمعنوية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بما يمكنـــه مـــن تحقيق برامج التنمية الفلسطينية.

٣- **تشيد بالجهود** التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التنمية الاقتصادية رغم السياسة الثابتة للحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني ومنع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٤- **تحث** الدول الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي على الإسراع بتقديم الدعم المادي لبرامج السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار خطة التنمية الاقتصادية في فلسطين للأعوام الثلاثة القادمة.

٥- **تؤكد** دعمها ومساندتها للسلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة السياسة الإسرائيلية الثابتة والمستمرة في انتهاك جميع الاتفاقات الموقعة في إطار عملية السلام التي تتعرض الآن إلى خطر الانهيار الكامل بسبب هذه السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير الإقتصاد الفسطيني من خلال إجراءات متعددة في مقدمتها فرض الحصار والاغلاق وتجويع الشعب الفلسطيني.

٦- **تدعو** الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي إلى متابعة الجهود اللازمة لتنفيذ القرارات السابقة والخاصة بدعم دولة فلسطين وتقديم تقرير إلى الكومسيك في دورتها القادمة بشأن ما تم تنفيذه من هذه القرارات.

ب - مساعدة لبنان

إذ تأخذ في الاعتبار الصعوبات التي يواجهها لبنان من جراء استمرار احتلال اسرائيل لجزء من اراضيه في الجنوب والبقاع الغربي، ومن استمرار الاعتداءات الاسرائيلية واعمالها التدميرية للمدن والقرى والمنشآت والمرافق العامة اللبنانية؛

واذ تدرك مدى احتياجات لبنان الملحة لتمويل عملية الاعمار، ولاعادة بناء البنى التحتية ، ولانماء القطاعات الاقتصادية ؛

واذ تقدر الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لتأمين التمويل اللازم لانجاز خطتها للاعمار والانماء الاقتصادي بمختلف الوسائل المتاحة، بما فيها المساعدات والقروض ؛

١- **تعرب** عن تقديرها للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الاعضاء ومن الاجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تؤكد مجددا** قراراتها السابقة التي تستهدف تقديم مساعدات مالية واقتصادية وانسانية للبنان، على ضوء احتياجاته في المجالات الاقتصادية والتقنية والتدريب .

٣- **تؤكد وتجدد النداء** الذي وجهه المؤتمر الاسلامي الثاني والعشرون لوزراء الخارجية الى المجتمع الدولي للمساهمة في الصندوق الدولي لاعادة اعمار لبنان ، لكي يصبح هذا الصندوق ذا مفعول .

٤- **تجدد الدعوة** للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وسائر المنظمات الدولية والاقليمية لتقديم مختلف المساعدات العينية والمالية العاجلة الى لبنان لاعادة اعمار ماهدمته اسرائيل ولدعم صمود اللبنانيين في المناطق التي تحتلها اسرائيل .

٥- تطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ج - تدابير اقتصادية لدعم جمهورية ألبانيا

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تعرب** عن مساندتها القوية لشعب ألبانيا الذي يواجه صعوبات اقتصادية شاقة في المرحلة الحالية لانتقاله الى اقتصاد السوق.

٣- **تحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الاسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة اقتصادية سخية الى ألبانيا حتى تتمكن الحكومة الألبانية من تنفيذ برنامجها الانمائي بنجاح.

٤- تطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

د - تدابير اقتصادية لدعم اوغندا

اذ تعى ان حكومة جمهورية اوغندا تعانى حاليا من ضغوط كبيرة على مواردها الشحيحة نتيجة تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين من بعض الدول المجاورة ؛

واذ تدرك ان اوغندا تأوي الان اعدادا كبيرة من اللاجئين سوف تتزايد بالتدريج إذا استمرت حالة عدم الاستقرار ؛

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تدعو** الدول الاعضاء والمنظمات الدولية الى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة الى اوغندا لمواجهة مشكلة اللاجئين وما يرتب عليها من تبعات.

٣- **تطلب** من الامين العام أن يتابع هذا الموضوع ويقدم تقريرا بشأنه الى الدورة القادمة للكومسيك .

هـ - تدابير اقتصادية لدعم افغانستان

اذ تأخذ في اعتبارها ما تعانيه افغانستان من معوقات خطيرة من جراء الحرب التي استمرت طيلة ١٧ عاما؛

واذ تلاحظ ان هذه الحرب قد دمرت مابين ٧٠ و ٨٥ في المائة من البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في افغانستان؛

واذ تعي ان هذه الحرب تسببت في مقتل ما يربو على ١,٥ مليون واصابة نحو مليون ونصف بالعوق وتشريد اكثر من خمسة ملايين من ابناء الشعب الافغاني؛

واذ تعلم انه يوجد اكثر من عشرة ملايين لغم مبثوثة في الاراضي الافغانية؛

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تحث** الدول الاعضاء على تقديم العون لافغانستان لتمكينها من حل مشكلاتها.

٣- **تطلب** من الامين العام أن يتابع هذا الموضوع ويقدم تقريرا بشأنه الى الدورة القادمة للكومسيك .

و - تدابير اقتصادية لدعم الصومال

اذ يساورها القلق العميق ازاء الوضع الحرج في الصومال، واذ تتطلع الى استعادة السلام والنظام في ذلك البلد العضو الشقيق في وقت مبكر ،

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تهيب** بالدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ان تبادر الى تقديم العون المادي وغيره من اشكال العون الى الصومال بغية انهاء المعاناة الانسانية في ذلك البلد المسلم.

٣-**تشيد** بالدول الاعضاء التي قدمت العون والمساعدات الى شعب الصومال.

٤-**تطلب** من الامين العام أن يتابع هذا الموضوع ويقدم تقريرا بشأنه الى الدورة القادمة للكومسيك .

ز – تدابير اقتصادية لدعم جمهورية قيرغيزيا

اذ تستذكر القرار ٢٥/١٩ اق الصادر بهذا الشأن عن المؤتمر الاسلامي الخامس والعشـــرين لوزراء الخارجية،

واذ تعرب عن تفهمها للوضع القائم في جمهورية قيرغيزيا ، بعد ان نالت استقلالها وسيادتها،

واذ تأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بفترة الانتقال الى اقتصاد السوق الحرة،

وإذ تبدي تعاطفها مع قيرغيزستان ازاء العواقب الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي أصـــابت هذا البلد ومن ثم انعكست على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الشقيق ،

١– **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومـــن الأجـــهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢ – **تناشد** جميع المسلمين والمؤسسات الماليـــة الاســـلامية ان تتحلـــى بالســـخاء وان تقـــدم مساهماتها في العملية الرامية الى التغلب على الصعاب الاقتصادية التي تواجـــه قيرغيزســـتان سواء على اساس ثنائي او من خـــلال المنظمـــات المتعـــددة الاطـــراف والاقليميـــة لتمكيـــن قيرغيزستان من تنفيذ برنامجها الاقتصادي.

٣ – **تناشد** البنك الاسلامي للتنمية زيادة مساعداته المالية والفنية الى قيرغيزستان.

٤ – **تطلب** من الامين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه الى الدورة القادمة مـــن الكومسيك .

ح ـ تدابير اقتصادية لدعم جمهورية اذربيجان

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات القمة الاسلامية والمؤتمرات الاسلامية لوزراء الخارجية، بشأن الوضع الذي نشأ في اذربيجان من جراء العدوان الذي شنته عليها ارمينيا المجاورة لها؛

وإذ تؤكد تضامن أعضاء المنظمة الكامل مع اذربيجان حكومة وشعبا في هذه المرحلة الخطيرة والحرجة من تاريخها؛

واذ تشير الى قرارات مجلس الامن بشأن هذا النزاع؛
وإذ تستنكر الأعمال العدائية الأرمينية في منطقة كاراباغ العليا لاذربيجان وما تلاها من احتلال لنحو ٢٠% من أراضي اذربيجان مما أجبر قرابة مليون من ابناء الشعب الأذربيجاني على الفرار من ديارهم هربا من الغارات الهمجية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان؛

وإذ تعي ضرورة اعراب الدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي عن تضامنها بشكل محدد وملموس مع اذربيجان حكومة وشعبا؛

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الاسلامية تزويد حكومة اذربيجان بأمس ما تحتاج اليه من مساعدات اقتصادية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني.

٣- **تهيب** بالمنظمات الدولية مواصلة تزويد اذربيجان بالمساعدات الانسانية والمالية العاجلة.

٤- **تطلب** من الامين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه الى الدورة المقبلة للكومسيك .

ط – تدابير اقتصادية لدعم البوسنه والهرسك

إذ تسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي التي تؤكد وحدة الهدف والمصير لشعوب الأمة الاسلامية وتعهدها بتعزيز السلم والامن الدوليين،

وإذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة والمعبرة عن تضامن أعضائها الكامل مع حكومة البوسنه والهرسك وشعبها الذي كان ضحية للعدوان الوحشي الصربي،

وإذ تأخذ في اعتبارها ايضا القرارات الصادرة عن المؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في دورتيه غير العاديتين المعقودتين في اسطنبول وجدة بشأن الوضع في البوسنة والهرسك واللتين اعقبهما الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقد في اسلام آباد، والمؤتمرات الاسلامية الحادي والعشرون والثاني والعشرون والثالث والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون التي عقدها وزراء الخارجية في كراتشي والدار البيضاء وكوناكري وجاكارتا على الترتيب،والقمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الاسلامي،

وإذ تعرب عن تقديرها للعمل الذي قامت به مجموعة حشد المساعدات للبوسنة والهرسك، التي أنشئت في عام ١٩٩٥ خلال الاجتماع الذي عقدته منظمة المؤتمر الاسلامي ، في كوالالمبور لمجموعة الاتصال المؤلفة من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع سعيا الى تقديم مساعدات انسانية واقتصادية لمشروعات بعينها لاعادة التعمير والبناء في البوسنة والهرسك،

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، كما تؤكد على اهمية استمرار الانشطة التي يمارسها فريق حشد المساعدات التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، كما تنوه بالبرنامج الخاص الذي وضعته الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة لمساعدة القطاع الخاص في البوسنة والهرسك.

٢- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الاسلامية وأهل الخير تقديم تبرعات سخية ومعونات مالية تيسر المبادرة بتنفيذ البرنامج الذي وضعه البنك الاسلامي للتنمية بهدف تقديم مساعدات انسانية ومادية الى حكومة وشعب البوسنة للمساهمة في اعادة تعميرها،

٣- **تناشد أيضا** المجتمع الدولي والبلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في المؤتمر الثالث للمانحين بشأن البوسنة والهرسك الذي عقد في بروكسل في اوائل عام ١٩٩٧،

٤- **تعرب** عن تقديرها للمساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وللجهود الحميدة التي تبذلها الهيئات الاسلامية وغيرها من الهيئات الانسانية الدولية الأخرى في سبيل اغاثة ومساعدة ضحايا العدوان في البوسنه والهرسك.

٥- **تطالب** بصون وحماية سيادة البوسنه والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي في اطار حدودها المعترف بها دوليا.

٦- **تطلب** من الامين العام أن يتابع هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عنه للدورة المقبلة للكومسيك .

ي - تدابير اقتصادية لمساعدة جمهورية غينيا

إذ تلاحظ أن جمهورية غينيا تتعرض منذ سنوات عديدة لتدفق مئات الالاف من اللاجئين القادمين إلى أراضيها من ليبيريا وسيراليون ومن غينيا بيساو مؤخرا ؛

وإذ تذكر بجميع القرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الاسلامية والمؤتمرات الاسلامية لوزراء الخارجية والكومسيك؛

١- **توجه** نداء ملحا الى المجتمع الدولي والدول الاعضاء لتقديم دعم مالي ومادي سخي الى جمهورية غينيا لتمكينها من مواجهة الاثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن وجود مئات الآلاف من اللاجئين على اراضيها الذين تتشكل غالبيتهم من المسلمين.

٢- **تؤكد** الحاجة الماسة الى توفير مثل هذه المساعدة لكي يتسنى توفير تنظيم فعال لاعادة اللاجئين الى بلدانهم .

٣- **تناشد** البنك الاسلامي للتنمية تقديم دعم مالي في شكل اعانات أو قروض بشروط ميسرة الى جمهورية غينيا لتمكينها من تنفيذ مشاريع البنية الاساسية الاجتماعية اللازمة لهولاء اللاجئين، ولتخفيف ظاهرة تدهور البيئة الناجمة عن هذا الوضع الخطير.

٤- **تدعو** الامين العام الى متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه الى الدورة المقبلة للكومسيك .

ك - تدابير اقتصادية لمساعدة جمهورية سيراليون

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الاسلامي الثامن والمؤتمر الخامس والعشرين لوزراء خارجية الدول الاسلامية والدورة الثالثة عشرة للكومسيك ؛

وإذ احاطت علما بالتطورات السياسية الاخيرة في سيراليون وما تتعرض له من اعاقة للانشطة الاقتصادية وتشريد للقطاع الاكثر انتاجية من السكان المحليين، بما في ذلك سكان مناطق التعدين، الأمر الذي أدى إلى خسارة فادحة في الدخل الحكومي ودخل القطاع الخاص على وجه العموم،

١- **تحث** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على إمداد سيراليون بمعونة عاجلة إيتغاء تمكين شعبها من القيام بعمليات الاصلاح والتعمير اللازمة واعادة توطين العائدين والمشردين الذين يبلغ عددهم قرابة مليون ونصف نسمة .

٢- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع، وتقديم تقرير عنه الى الدورة القادمة للكومسيك .

ل – تدابير اقتصادية لمساعدة الشعب الكشميري

اذ تذكر بجميع القرارات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مساعدة شعب كشمير،

١– **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢ – **تهيب** بالدول الاعضاء وبالمؤسسات الاسلامية، مثل صندوق التضامن الاسلامي، وبأهل الخير أن يستمروا في تقديم العون والمساعدات الانسانية السخية للشعب الكشميري.

٣ – **تناشد** ايضا الدول الاعضاء والمؤسسات الاسلامية تقديم منح دراسية للطلاب الكشميريين في مختلف الجامعات والمعاهد ببلدان منظمة المؤتمر الإسلامي .

٤ – **تطلب** من الامين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه الى الدورة المقبلة للكومسيك .

م – تدابير اقتصادية لمساعدة الجمهورية اليمنية

اذ تذكر بالقرارات ذات الصلة السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن والمؤتمر الخامس والعشرين لوزراء خارجية الدول الاسلامية والدورة الثالثة عشرة للكومسيك ؛

واذ تأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية اليمنية الناجمة عن الاعباء المترتبة على اعادة توحيد اليمن، والخسائر الكبيرة التي سببتها محاولة الانفصال الفاشلة في يونيو ١٩٩٤، وكذلك السيول المدمرة التي اجتاحت الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٦ ؛

وتقديرا منها للجهود التي تبذلها والنجاحات التي حققتها الحكومة اليمنية في تنفيذ البرنامج الشامل للاصلاح الاداري والمالي ؛

واذ تأخذ في الاعتبار الاعباء الثقيلة التي تتحملها الحكومة اليمنية لايواء مجموعات اللاجئين من الدول الافريقية المجاورة لها؛

واذ تذكر بأن اليمن من الدول الاقل نموا؛

١- تعرب عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- تدعو الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وسائر المنظمات الدولية والاقليمية لتقديم كافة انواع المساعدات الاقتصادية للحكومة اليمنية لمساعدتها في جهودها لإعادة الاعمار .

٣ - تناشد من جديد الدول الاعضاء وجميع المنظمات الاقليمية والدولية تقديم كافة انواع العون الاقتصادي الى الحكومة اليمنية دعما لجهودها الرامية الى تنفيذ البرنامج الشامل للاصلاح الاداري والمالي وتدارك الاثار التي عانتها اليمن من جراء السيول ، وكذلك للتخفيف من وطأة الاعباء التي تتحملها لايواء الاعداد الكبيرة من اللاجئين القادمين من بلدان افريقية مجاورة .

٤ - تطلب من الامين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ن - تدابير لتقديم مساعدات اقتصادية الى طاجيكستان

إذ تذكر بالقرار ٨/٢٤-أ ق الصادر عن القمة الاسلامية الثامنة، والقرار ٢٥/٢٤-أق الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ،
وإذ تأخذ في الاعتبار المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك التزام الدول الاعضاء بتعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

وإذ تشعر بقلق عميق من الاوضاع الحرجة التي تعانيها طاجيكستان من جراء الحرب الاهلية الدائرة فيها منذ خمس سنوات والتي ادت الى مصرع واصابة وتشريد الاف من السكان فضلا عن تدمير البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية ؛

واذ تأخذ علما بعودة نمو ٢٠٠ر٠٠٠ من اللاجئين الطاجيك الى وطنهم ، الامر الذي يستلزم تقديم دعم مالي وتقني كبير اليهم ؛

واذ تذكر بتقرير برنامج الاغذية العالمي الذي جاء به ان ما يقدر بـ ٢٥ في المائة من سكان طاجيكستان يحتاجون احتياجا ماسا الى معونة غذائية ؛

واذ تلاحظ بقلق التفشي الملحوظ لامراض معدية من بينها السل والاسهال خصوصا بين الرضع والاطفال والنساء ؛

١ - **تعرب عن تقديرها العميق** للمساعدات المقدمة من بعض الدول الاعضاء

٢ - **تناشد** جميع الدول الاعضاء والمؤسسات المالية الاسلامية الاسهام بسخاء في العمل على تذليل العقبات الاقتصادية التي تعترض طاجيكستان ، اما بالوسائل الثنائية واما من خلال منظمات اقليمية او دولية ، لتمكين طاجيكستان من تنفيذ برامج التعمير في اراضيها .

٣ - **تحث** البنك الإسلامي للتنمية على زيادة ما يقدمه من دعم مالي وتقني الى طاجيكستان.

٤ - **تطلب** الى الامين العام ان يتابع هذا الموضوع وان يقدم تقريرا بشأنه الى الكومسيك في دورتها التالية .

س - المساعدة الاقتصادية لغينيا بيساو

إذ أحاطت علما بالاضطرابات السياسية والاجتماعية التي وقعت مؤخرا في غينيا بيساو ، وما نجم عنها من آثار اقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية ومنتجات التصدير، وما أدت اليه من تشريد لأعداد غفيرة من السكان وتدمير مادي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية الاساسية مثل المدارس والعيادات والمستشفيات والأحياء السكنية ، وغيرها ،

١ - **تحث** الدول الاعضاء والمجتمع الدولي على تقديم الغوث لغينيا بيساو بما يسهل عودة السكان الى المشاركة في الحياة الاقتصادية .

٢ – **تهيب** بالدول الاعضاء وبالمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشـــارك فـــي تمويل برنامج إعادة التأهيل والانعاش الاقتصادي في غينيا بيساو .

٣ – **ترجو** الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقريـــر فـــي هذا الشأن الى الدورة المقبلة للكومسيك .

ع – تدابير اقتصادية لتخفيف حدة أثار الفيضانات والسيول في السودان

اذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن القمـــة الاســـلامية الثامنـــة والـــدورة الخامســـة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية والدورة الثالثة عشرة للكومسيك ؛

وإذ تذكر بالقرار ٢٤/٣٠ إق الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في دورتـــه الرابعة والعشرين؛

واذ تأخذ علما بالكارثة الطبيعية الجائحة التي حلت بالسودان من جراء الفيضانات والســـيول التي حدثت في كثير من أرجائه ؛

وإذ تدرك العواقب الوخيمة التي ترتبت على ذلك ومن بينها اجتيـــاح الاراضـــي الزراعيـــة، وتدمير الاف المنازل والبنى الاساسية ، مما أدى الى تشريد عشرات الالاف مـــن المواطنيـــن ونقص في الاغذية والمنتجات الزراعية، وتلوث البيئة وما صاحبه من أخطار تـــهدد الصحـــة العامة ؛

١- **تثنى** على الدول الاعضاء التي سارعت بتقديم الغوث ، وهي دولة قطر، وجمهوريـــة مصـــر العربية ، وجمهورية ايران الاسلامية، ودولة الكويت، والمملكة العربيـــة الســـعودية، ودولـــة الإمارات العربية المتحدة.

٢- **تحث** الدول الاعضاء على الاستجابة لهذا النداء الانساني بتقديم المساعدات الضرورية.

٣- **تطلب** الى الامين العام ان يتابع هذا الموضوع وان يقدم بشأنه تقريرا الـــى الكومســـيك فـــي دورتها التالية .

ف – تقديم مساعدات على الأجلين المتوسط والطويل الى بنغلاديش لتخفيف وطأة المعاناة عن سكانها المتضررين من الفيضان الاخير غير المسبوق ولمساعدتها في اتخاذ تدابير فعالة تحول دون وقوع مزيد من الكوارث الطبيعية المماثلة

إذ تعرب عن قلقها إزاء الأضرار الواسعة النطاق التي نجمت عن الفيضانات الاخيرة غير المسبوقة في بنغلاديش؛

واذ تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش لتخفيف وطأة المعاناة عن السكان المنكوبين بهذه الفيضانات ؛

وإذ تعرب عن تقديرها البلاغ للمساعدات التي قدمتها بعض الدول الاعضاء والهيئات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ؛

١ – **تناشد** الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الاقتصادية والمالية المنبثقة عن المنظمة تقديم كل ما يمكن من عون ومساعدة الى حكومة بنغلاديش لتمكينها من تخفيف وطأة المعاناة عن السكان المنكوبين بهذه الفيضانات ، واتخاذ تدابير طويلة الاجل تحول دون وقوع مزيد من الكوارث الطبيعية المماثلة .

٢ – **تطلب** الى الامين العام أن يتابع هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا بشأنه الى الكومسيك في دورتها التالية .

ص – تدابير اقتصادية لمساعدة الدول المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية

اذ تلاحظ بقلق الوضع الخطير الناتج عن الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية واثارها الضارة على الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما في قطاع الزراعة والاغذية وكذلك على البنية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى الخدمات والمرافق العامة،

واذ تلاحظ بارتياح جهود بعض الدول الاعضاء والبنك الاسلامي للتنمية والتي قدمت ومازالت تقدم مساعدات فنية ومالية وكذلك عون غذائي للدول الاعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية،

واذ تدرك ان الدول الاعضاء المنكوبة المنتمية الى فئة اقل البلدان نموا لايسعها ان تتحمل وحدها العبء المتزايد لحملات الكفاح ضد الجفاف والتصحر وكذلك تنفيذ المشاريع الرئيسية ذات الصلة،

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تعرب** عن امتنانها للدول الاعضاء التي منحت ومازال تمنح المساعدة وتوفر العون الغذائي للدول الاعضاء المتضررة بالجفاف والكوارث الطبيعية.

٣- **تحث** المجتمع الدولي على تقديم مساعدات للدول الاعضاء المنكوبة بالجفاف والكوارث الطبيعية.

٤- **تناشد** الدول الاعضاء ان تقدم المساعدة للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والمشتركة في الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية ومكافحة الجفاف (ايجاد) واللجنةالحكومية المشتركة لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الافريقي وذلك لتمكينها من التغلب على الاوضاع الصعبة التي تعيشها.

٥- **تطلب** من الامين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه الى الدورة المقبلة للكومسيك

ق - تدابير اقتصادية لمساعدة دول السهل الأفريقي المتضررة من التصحر والجفاف والجراد

اذ اخذت علما بالقرار رقم ٧/٢٧ - أق (ق - ا)، الصادر عن القمة الاسلامية السابعة حول التضامن الاسلامي مع شعوب السهل الافريقي،

وإذ تضع في الاعتبار ضرورة التعجيل في تنفيذ برنامج منظمة المؤتمر الاسلامي/اللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة الجفاف/ البنك الاسلامي للتنمية لفائدة شعوب السهل الافريقي الذي قد ينهار ان لم ينفذ في اسرع وقت ممكن.

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض البلدان الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٢- **تدعو** الدول الاعضاء الى منح مساعدات عاجلة الى دول السهل الافريقي لمواجهة الوضع الحرج الناجم عن نقص المواد الغذائية وغزو الجراد في تلك المنطقة.

٣- **تعرب** عن تقديرها للامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة الجفاف في السهل الأفريقي (سيلس) وللبنك الاسلامي للتنمية على الجهود التي بذلوها من اجل اعداد واستكمال برنامج منظمة المؤتمر الاسلامي/سيلس/ البنك الاسلامي للتنمية لصالح شعوب السهل الافريقي.

٤- **تؤكد** مجددا ضرورة ايلاء الاهتمام الكامل واللازم للتنفيذ السريع للبرنامج الخاص المشترك بين منظمة المؤتمر الاسلامي / السيلس/ البنك الاسلامي للتنمية لصالح شعوب السهل الافريقي.

٥- **توجه نداء** ملحا الى الدول الاعضاء لتقديم مساهماتها السخية وبصفة ملحوظة في تمويل البرنامج المشترك لمنظمة المؤتمر الاسلامي/ السيلس/ البنك الاسلامي للتنمية لفائدة شعوب السهل الافريقي وذلك تحقيقا لتجسيد تضامن العالم الاسلامي مع هذه الشعوب وتخفيف معاناتهم والمساهمة في تأمين تنمية دائمة في منطقة السهل الافريقي.

٦ - **تأخذ علما** ، مع التقدير، بانعقاد اجتماع الدول المانحة والمؤسسات التمويلية القطرية منها والاقليمية، والذي دعت اليه دولة الكويت خلال شهر يونية ١٩٩٨ لبحث الاليات المناسبة لتمويل البرنامج الجديد .

٧ - **ترحب** بمساهمة دولة الكويت بمبلغ ٣٠ مليون دولار امريكي كقروض انمائية ميسرة وكذلك مساهمة البنك الاسلامي للتنمية بمبلغ ٢٠ مليون دولار امريكي للبرنامج الجديد .

٨ - **تلاحظ ايضا** ، مع التقدير ، بدء المملكة العربية السعودية في تنفيذ برنامجها الجديد لصالح دول السهل الافريقي لمكافحة الجفاف والتصحر .

٩ - **تحث** الدول الاعضاء على الاعلان عن مساهماتها في البرنامج الجديد لدول السهل الافريقي .

١٠- **تطلب** من الامانةالعامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي متابعة الموضوع وتقديم تقرير الى الدورة المقبلة للكوسيك .

---

(١٢)

رسالة معالي الدكتور عزالدين العراقي

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الجلسة الختامية

(اسطنبول، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

رسالة معالي الدكتور عزالدين العراقي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الجلسة الختامية
(اسطنبول، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على رسول الله

فخامة الرئيس سليمان ديميريل، رئيس الجمهورية التركية، ورئيس كومسيك،
أصحاب المعالي،
السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إننا نحمد الله ونشكره على ما حققناه من نجاح في نهاية أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري. فقد غطت مداولات المندوبين الموقرين خلال الأيام الأربعة السابقة جميع المجالات الحيوية التي تحظى باهتمامنا جميعا والتي تتلخص في كيفية إعادة تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. وإنني لعلى يقين من أن

القرارات التي اتخذها اللجنة بشأن العديد من القضايا ستشكل مساهمة إيجابية في كل نشاطات هذه اللجنة.

وبما أن هذه هي الدورة الأولى التي تعقدها كومسيك بعد سلسلة من التطورات الهامة منها عقد مؤتمر القمة الإسلامي الثامن والدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية والاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية، فقد كان المجال مناسبا لتصور أنجع الوسائل لتطبيق القرارات التي اتخذها هذه المؤتمرات والاجتماعات.

كما كانت الفرصة سانحة لاستعراض فعّالية آليات المتابعة والتنفيذ الحالية لخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. ولا شك في أن الخبرة المكتسبة في هذا المجال قد كان لها الأثر الإيجابي في التقييم الموضوعي لهذه الآليات.

وفي الختام اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أؤكد كما فعلت في الماضي، أن نجاح أي اجتماع أو أية دورة لكومسيك لا يمكن أن يفضي إلى نتائج ملموسة ما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. ولذلك لابد من أن تكون هناك مشاركة فعّالة في مختلف البرامج والنشاطات المخططة على مستوى اللجنة الدائمة سعيا وراء تنفيذ خطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

إن طرح هذه المسألة بشكل منسجم ومنسق سيساعدنا – بإذن الله – على تحقيق هدفنا بسرعة وبصورة مرضية.

وقبل أن أختتم اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لصاحب الفخامة الرئيس سليمان دميرل رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسك للحكمة التي أدار بها أعمالنا مما ساهم في نجاح هذا المؤتمر.

وأخيرا أود أن أتقدم بالشكر والتقدير لأصحاب المعالي الوزراء الذين شرفو الاجتماع بحضورهم ولكل من ساهم بنشاط في إنجاح الدورة الرابعة عشرة لكومسيك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١٣)

كلمة السيد/ نبيل سليمان عماري

وزير التخطيط الأردني، في الجلسة الختامية

(اسطنبول، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

كلمة السيد/ نبيل سليمان عماري
وزير التخطيط الأردني، في الجلسة الختامية
(اسطنبول، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

السيد الرئيس،
معالي الوزراء،
سعادة الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
سعادة رئيس البنك الإسلامي للتنمية
المندوبون الموقرون
السادة ممثلو المؤسسات الدولية
وممثلو مؤسسات مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اسمحوا لي وباسم جميع اصحاب المعالي والسعادة الوزراء والمندوبين المشاركين في هذا اللقاء المبارك الذي ينعقد في مدينة اسطنبول التاريخية الجميلة ، أن أتقدم لفخامة الرئيس سليمان دميريل رئيس هذا الاجتماع والكومسيك على رعايته الكريمة لهذا اللقاء ، ان قيادة فخامته المقتدرة والحكيمة لكومسيك واهتمامه البالغ ودعمه الدائم لتحقيق اهداف التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تستحق منا كل الشكر والتقدير . وأود ان اعبر عن تهانينا الصادقة للقيادة التركية ولشعبها التركي الشقيق بمناسبة احتفال هذا البلد الطيب بالعيد الخامس والسبيعن لقيام الجمهورية التركية .

وأن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للحكومة التركية على حسن الضيافة والكرم ، وعلى الترتيبات المميزة لهذا الاجتماع .

سيدي الرئيس ، اهنئكم على الحنكة التي ابديتموها في ادارة هذا الاجتماع ، واتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الى المقرر وافراد الامانة العامة ومنسقي الاجتماعات على جهدهم الدؤوب وتجاوبهم السريع مع متطلبات الاجتماع .

وأخيرا وليس آخرا فان شكرنا وتقديرنا الخالص نوجيه الى الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومساعديه ورئيس البنك الإسلامي ومساعديه ، والى جميع القائمين على ادارة المؤسسات والمراكز المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي . فبفضل جهودهم الدائمة كل في مجال اختصاصه ، وتقديمهم الدراسات والتقارير التي أمكن أنجاح اعمال هذا المؤتمر على المدى القريب ، وتحقيق اهداف المنظمة على المدى البعيد ، سواء في زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي بين اعضاء المنظمة ، او في الارتقاء بمستوى أداء الافراد والمؤسسات في بلدان اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي للتعامل بشكل كفوء مع المتطلبات المتزايدة للعولمة وثورة الاتصالات والمعلومات، وبما يحقق حياة أفضل لمواطنيها في ظل إنفتاح اقتصادات العالم على بعضها البعض . وفي هذا المضمار اود أن اشير الى الدور المتعاظم للقطاع الخاص ممثلا في مؤسساته لزيادة التعاون بين الدول الاسلامية في المجالات الاقتصادية المختلفة ، فيو الاكفء على التعامل مع الانفتاح . ومتطلباته

سيدي الرئيس ،

ان تبادل الخبرة ووجهات النظر حول العديد من الامور التي تهم الدول الاسلامية مثل برامج اعادة هيكلة الاقتصاد ، والمشاكل النقدية والمالية التي تعرضت لها بعض البلدان الاسلامية الاعضاء في المنظمة والاسهامات التي قدمها وزراء ومندوبو الدول حول الموضوعات المطروحة، سوف تسهم ان شاء الله ، في وضع أفضل الحلول والمقترحات لمواجهة هذه المشاكل ، والعمل على زيادة التجارة البينية وتدفق الاستثمارات بين اعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي .

وقبل الانتهاء ومن كلمتي هذه اود ان اعبر عن بالغ شكرنا الى اجتماع كبار الموظفين ورئيس الاجتماع، وتقديرنا لما قاموا به من عمل متواصل على مدى يومين متتاليين ، كان له الفضل الاكبر في تمكيننا من تبني قرارات هامة لعمل هذه المنظمة ولمستقبل اعضائها .

سيدي الرئيس
الحضور الكرام

ان وجودنا جميعا اليوم هنا هو دليل واضح عن قناعتنا باهمية العمل المشترك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لبلادنا بزيادة الاستثمارات المشتركة وتعبئة الموارد المتاحة لتطوير هذه الاقتصادات وكذلك المشاركة الفعالة في الجهود المبذولة لاصلاح النظام المالي والنقدي العالمي بما يكفل حماية مصالحها . واتخاذ موقف متضامن يساعد الدول الاعضاء في التعامل مع متطلبات النظام العالمي التجاري الجديد وتحدياته .

وفي النهاية أشكر الجميع مرة اخرى ، واتمنى لكوسيك ومنظمة المؤتمر الإسلامي النجاح في هدفها السامي في تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الاعضاء .

وفقنا الله جميعا ، انه سميع مجيب .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

==========

=========

(١٤)

كلمة معالي السيد / ايشين شلبي

وزير الدولة بالجمهورية التركية، في الجلسة الختامية

(اسطنبول، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨)

الأصل: بالتركية

كلمة معالي السيد/ ايشين شلبي
وزير الدولة بالجمهورية التركية، في الجلسة الختامية
(اسطنبول، ٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٨)

أصحاب المعالي الوزراء
معالي الأمين العام
المندوبون الموقرون
الضيوف الكرام

يطيب لي أن أعرب في مستهل كلمتي عن سروري بالنجاح الذي حققتـــه هـــذه الـــدورة الجديدة من دورات الكومسيك.

وإذا كانت الفرصة لم تسعفني، للأسف، للمشاركة في مـــداولات الأمـــس، فـــإنني ســـعيد بمشاركتي اياكم في هذه الجلسة الختامية.

أصحاب المعالي الوزراء
المندوبون الموقرون

لقد تناولنا، خلال مداولاتنا في هذه الدورة، بعض القضايا الهامة الوثيقـــة الصلـــة بتنميـــة وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين بلداننا الشقيقة.

وإنه لمما يثلج الصدر، في هذا المقام، أن نسجل الجهود التي بذلت من أجل تنفيـــذ خطـــة العمل، والمشاريع المحددة التي طرحت فيما عقد حتى الآن من اجتماعات للخبراء القطـــاعيين. كذلك فان إنشاء "لجان مشاريع" سعياً إلى تنفيذ المشاريع المقترحة سيكون خطوة هامة أخـــرى على هذا السبيل. وإنني لآمل ألا يمضي وقت طويل على تشـــكيل هـــذه اللجـــان إلا وتكـــون المشاريع المقترحة قد ترجمت إلى تدابير محددة بفضل ما تبديه البلدان الأعضاء مـــن اهتمـــام

وتقدمه من دعم، وما تسديه المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من اسهامات قيمة. كذلك فإن إقرار النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمعايير والمقاييس الذي وضعه خبراؤنا منذ فترة طويلة يعتبر مثلا محددا آخر على التقدم الذي حققناه في هذا الاجتماع، ذلك أن اقراره يعد تطورا إيجابيا لأن هذا النظام الأساسي سوف يحقق لدى تطبيقه، مزايا لها شأنها، من بينها التوفيق بين المعايير التي يتسبب التعارض بينها في تعويق التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. فضلا عن أنه سيمهد الطريق إلى الأخذ بمعايير موحدة جديدة فيما بيننا. وفي اعتقادي ان الدول الراغبة في الانضمام إلى المعهد سوف تشرع في التوقيع على نظامه الأساسي لكي يتسنى للمعهد أن يبدأ في ممارسة نشاطه.

كذلك فإن نظامي تمويل التجارة الأطول أجلا والتأمين على ائتمانات التصدير اللذين كان للكومسيك فضل السبق في الدعوة إليهما قد بدأ تشغيلهما بنجاح بفضل الجهود الجديرة بكل تقدير التي بذلها البنك الإسلامي للتنمية. وإنني لواثق ان الافادة القصوى بهذين النظامين سوف يكون لها دور كبير في توسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

ومن دواعي سرورنا أن نرى الدول الإسلامية لا تكف عن التشاور فيما بينها، بمشاركة من البنك الإسلامي للتنمية، سواء قبل انعقاد الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية أو في أثنائها.

كما اتضحت لنا الأهمية الكبرى لتبادل وجهات النظر فيما بيننا أثناء هذه الدورة، حول موضوع "التجارة والاستثمارات والاصلاحات الاقتصادية" فمن البديهي ان العالم اصبح في حاجة ماسة، إزاء الأزمات المالية التي حلت به مؤخرا، ان يعيد النظر في النظام النقدي والمالي العالمي. وفي اعتقادي أنه يتعين على بلداننا أن تشرع في العمل على حماية مصالحها في سياق هذه العملية.

يضاف الى ما تقدم أن اختيار "تنمية الموارد البشرية" كموضوع لتبادل وجهات النظر حوله في دورة الكومسيك المقبلة يعتبر قراراً سديدا نظراً لأنه أحد موضوعات الساعة فضلاً عما ينطوي عليه من أهمية كبرى.

وفي الوقت ذاته فقد انتخبنا أعضاء جدداً لمكتب الكومسيك، وهنا يطيب لي أن أزجي التهاني الى إيران وسوريا وبوركينا فاسو بمناسبة انتخابها، وانني لواثق ان هذه الدول الشقيقة سوف تشارك، ابان ولايتها، بجهد وافر في نشاط الكومسيك وفي توثيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء.

معالي الوزراء
المندوبون الموقرون

ان الكومسيك تستكمل بهذه الدورة أربعة عشر عاماً من نشاطها، وهي فترة حققت في أثنائها تقدماً كبيراً واثبتت وجودها كمنبر رفيع من منابر منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقبل أن اختتم كلمتي أود أن أزجى مرة أخرى أصدق الشكر إلى جميع الوفود، وإلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإلى كافة المؤسسات ذات الصلة المنبثقة عن المنظمة، على ما قدموه من إسهامات قيمة وبناءة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى الموظفين المعاونين وإلى المترجمين على ما بذلوه من جهد دؤوب كان له دوره في تحقيق النجاح لهذه الدورة.

وانني اذ اتطلع الى لقائي بكم في الدورة الخامسة عشرة للكومسيك في العام القادم أتمنى لكم جميعاً سلامة العودة إلى أوطانكم.

==========